خطط تفتيت المنطقة

هل ستأخذ طريقها الى التنفيذ؟

القسم التاسع/ مخصص للعراق

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد:

يتناول هذا العدد ملفاً من الملفات الإستراتيجية المهمة وهو: مايسمى **بالثورات العربية المتواصلة وربيع الديمقراطية العربية**،حيث يلقي الضوء على **سياسة الفوضى الخلاقة** التي طرحت اثناء فترة الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن، والتي نرى مصاديقها وتطبيقاتها العملية في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا.....الخ

تأتي أهمية هذا الملف من محاولة القائه الضوء على **خطط ومحاولات تفتيت وتقسيم المنطقة**،هذه الخطط التي تأتي منسجمة مع افكار واطروحات **شيخ المستشرقين برنارد لويس**،**المنظر الاصلي لسياسة الفوضى الخلاقة**.

في هذا القسم **المخصص للعراق** نتابع معاً الاخبار المتعلقة بالمطالبة **باقامة الفيدراليات** وردود الفعل المختلفة تجاهها وسنلاحظ سوية تغير آراء البعض من **معارضين اشداء الى مطالبين اشداء** بالفيدرالية؟!!

نلاحظ هنا ان الاخبار الموجودة تبدأ من عام ٢٠٠٤ اي **بعد عام واحد تقريباً** من سقوط صدام، وسنلاحظ كذلك **تزايد هذه الاخبار والمطالبات** مع مرور الزمن والسنين حيث تصل الى اوجها هذا العام وهذه الشهور والايام ومن المحتمل ان **تزداد حدة فيما بعد**.

تعتبر هذه المطالبات- على المستوى الاستراتيجي - جزءاً من **تمهيد الاجواء والارضية** وتعويد الذهنية العراقية على الفيدرالية التي **ستمهد بالتدريج للانقسام**،كما هو مطروح في **الدراسات المترجمة** من قبل المركز سابقاً.

المحتويات

تجمعان معارضان بنينوى: ٧

تصريحات النجيفي "مثيرة للفتنة" وندعو للتظاهر ضدها وإجراء انتخابات مبكرة..... ٧

عثمان : تحذير المالكي من دعوات الانفصال بتشكيل الأقاليم سياسي واجتماعه المرتقب مع علاوي لن يحل الأزمة..... ٩

أعضاء في مجلس ميسان : الفيدرالية هي الطريقة المثلى لحل مشاكل المحافظة..... ١٠

حاكم الزاملي لـــ(واف) : من يفكر بالأقاليم فانه سيخسر موارد مهمة تؤثر على محافظته ١٣

البارزاني يتهيأ لفك تحالفه مع المالكي..... ١٣

بارزاني يرد على المالكي: ما يقود العراق نحو الهاوية هو عدم الالتزام بالدستور وليس الدعوة الى تشكيل الاقاليم ١٥

دولة القانون تتجاهل تحذيرات المالكي و تدعوا الى إقامة إقليم البصرة..... ١٥

الأسدي:أكثر من ثلث أعضاء مجلس البصرة صوتوا لإقامة إقليم بسبب تقييد صلاحيات مجالس المحافظات١٦

رئيس اقليم كوردستان يوجه رسالة بشأن ماجاء في تصريح رئيس الوزراء بشأن عدم تشكيل الاقاليم..١٨

محمود الحسن :..... ١٩

اسس ومقومات نشوء الاقاليم في العراق غير متوفرة الان ١٩

تباين مواقف القوى في ذي قار ازاءها.. ومطالب باعلان بابل اقليما ١٩

الشرع: الفيدرالية ضرب روح وفكرة الديكتاتور و حق دستوري نجح في كثير من دول العالم.....٢٣

الدملوجي : دعوات تشكيل الاقاليم جاءت نتيجة الحيف وعدم التوزيع العادل للثروات في المحافظات ..٢٣

التحالف الوطني يبحث عمل مفوضية الانتخابات وتشكيل الاقاليم في البلاد ٢٤

تجدد المطالبة بتكوين إقليم البصرة يثير جدلا في المحافظة.....٢٥

الشذر : قرار بابل برفع دعوى ضد بعض الوزارات يؤكد الحاجة الى تفعيل النظام اللامركزي في البلاد.٢٧

نائب من ذي قار يكشف عن قرب تشكيل كتلة برلمانية معارضة ويدعو لإنشاء إقليم الجنوب ٢٨

كتلة شهيد المحراب: الأقاليم هي الحل لإنقاذ المحافظات من الخراب والبطالة ٢٨

مجلس البصرة يحمل رئاسة الوزراء مسؤولية إجهاض مشروع تحويل المحافظة إلى إقليم ٣٠

الفهداوي: نقل صلاحيات بعض الوزارات الى المحافظات يشجع اللامركزية ويطور تقديم الخدمات ٣٠

طارق حرب: لا يمكن لاية جهة ان تمنع او تعرقل تشكيل الاقاليم في العراق.....٣١

الياور:ضم كركوك لاقليم كردستان محاولة لتقسيم العراق ٣١

نائب عن دولة القانون : جميع الوزارات فشلت و المركزية أطاحت بمحافظ البصرة السابق و تكبيل الحالي٣٢

عبد اللطيف : من شتمونا وخونونا في السابق هم انفسهم يطالبون بالاقاليم اليوم.....٣٣

طبول الحرب تدق النجيفي :.....٣٣

سنحارب من يسعى لتقسيم العراق وحدود نينوى امر مقدس.....٣٣

محافظ الحلة يكشف عن امكانية اعلان اقليم جديد يضم محافظة[بابل وكربلاء وواسط].....٣٤

الانبار تشترط العفو عن سلطان هاشم وحسين رشيد والغاء الاجتثاث واعادة ضباط الجيش.....٣٥

نائب عن دولة القانون : اعلان إقليم البصرة لايحتاج موافقة رئيس الوزراء ٣٦

اجماع على فيدرالية البصرة وخلاف على التوقيت والآلية..... ٣٧

البصرة تطالب للمرة الثالثة بتحويلها إقليماً ٤٠

الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكردستاني يروج لحملة جمع تواقيع لأنشاء دولة كردية منفصلة عن العراق ٤١

الحكومة البريطانية تنفي جمعها تواقيع لدعم تأسيس دولة كردية ٤١

المالكي: الفدرالية لا يمكن تحقيقها بالعراق والواقع الحالي لا يسمح بذلك..... ٤٣

نائب عن دولة القانون يدعو المالكي الى احالة طلب محافظة البصرة بتشكيل أقليم الى مفوضية الانتخابات ٤٤

عالية نصيف : القائمة العراقية تدار من قبل تجار وسماسرة في العاصمة الاردنية..... ٤٥

برلماني في دولة القانون : ليس من حق رئيس الوزراء نوري المالكي أن يرفض أو يوافق على أنشاء الأقاليم وسوف نلجأ الى شكوى ضده..... ٤٦

ابو ريشة: لن نسمح بإقامة اقليم الانبار وسنتصدى لمخططات اضعاف وحدة العراق..... ٤٧

نائب عن البصرة يجدد مطالبته بتشكيل الاقاليم ويعده نظاما ضامنا للاستقرار..... ٤٨

وثيقة (سرية) من ٧ صفحات للحزب الإسلامي تدعو لإنشاء إقليم سني (متأمرك) والسيطرة عليه وافتتاح سفارة لإسرائيل في بغداد ٤٩

- وصف نائب عن التحالف الكردستاني "تحذيرات رئيس الوزراء نوري المالكي دعوات الانفصال بتشكيل الأقاليم بأنّها **سياسية اكثر من قانونية**" .وقال النائب **محمود عثمان** في تصريح لوكالة كل العراق [أين] اليوم الجمعة إنّ " تحذير رئيس الوزراء نوري المالكي حول دعوات تشكيل الأقاليم في الوقت الراهن بأنّها **تحمل طابعاً سياسياً أكثر مما هو قانوني لأنّ فكرة تشكيل الأقليم مادة نص عليها الدستور** ".

- وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد اعتبر خلال **مؤتمر لشيوخ ووجهاء محافظة بغداد** عقد أمس الخميس أنّ الدستور العراقي **لم يتضمن فكرة الانفصال وإشاعة أجواء التقسيم** لكنّه تضمن فكرة تشكيل الاقليم ، وتضمنها بأصولها وضوابطها وثوابتها "داعياً المطالبين بتشكيل الأقاليم والفدراليات أو الانفصال، بالقول "ارحموا الشعب العراقي وارحموا العراق ووحدته، **لأنّه لو حصل هذا لاقتتل الناس ولسالت الدماء إلى الركب** "!

- وكان رئيس مجلس محافظة ميسان **عبد الحسين عبد الرضا** قال لوكالة كل العراق[أين] في وقت سابق إنّ" **قلة التخصيصات المالية والإهمال وحالة الحرمان** التي تعيشها المحافظة وراء الدعوى لمناقشة **إعلان الأقليم**". وأشار الى أن" الحكومة المحلية في ميسان بعد إعلان الأقليم ستقوم بمفاتحة مجالس محافظات البصرة والناصرية والمحافظات المجاورة **لتشكيل أقليم من(٣)محافظات أو من(٩)محافظات**".

- واعتبر جابر أن **عدم رد مجلس الوزراء على طلب تأسيس إقليم البصرة يشكل مخالفة دستورية صريحة**، مؤكداً أن مجلس المحافظة سبق وان لوح باللجوء إلى المحكمة الاتحادية لحسم الطلب لكن ذلك لم يجد نفعاً، بحسب قوله.

- واوضح حرب في سياق تصريحه بأن **الشعب وحده يستطيع منع تشكيل الاقاليم** من خلال عدم التصويت له كما حدث في محافظة البصرة عندما قدم النائب وائل عبد اللطيف طلبا لتشكيل اقليم البصرة و لم يحصل المشروع على الاصوات اللازمة حينها.

- يضاف الى ذلك أن محافظة البصرة ليست الوحيدة في شكواها من المركزية المقيتة و فشل المركز في توفير الخدمات و هناك مطالبات من عدة محافظات عراقية في **الجنوب و الوسط و الغرب** ينادون بضرورة إيجاد حلول ناجعة لهذه المشكلة.

- ابدى عضو التحالف الوطني القاضي **وائل عبد اللطيف** استغرابه من ان من يطالب بتشكيل الاقاليم اليوم كانوا في السابق يشتمونا ويخونونا لمطالبتنا بتشكيل الاقاليم .وقال لوكالة كل العراق[اين] ان"**من شتمنا وخونونا في السابق هو نفسه من يطالب بتشكيل الاقاليم اليوم.**

تجمعان معارضان بنينوى:

تصريحات النجيفي "مثيرة للفتنة" وندعو للتظاهر ضدها وإجراء انتخابات مبكرة

السومرية نيوز / نينوى : وجه تجمعان سياسيان معارضان لحكومة نينوى، الأحد، انتقادات شديدة لرئيس البرلمان العراقي، أسامة النجيفي، على خلفية تلميحاته بشأن إمكانية انفصال السنة، وفي حين دعا أولهما إلى **إجراء انتخابات برلمانية مبكرة** لتغيير الواقع الذي تعيشه البلاد بعامة والمحافظة بخاصة، طالب الآخر **بتنظيم تظاهرات واعتصامات** سلمية تندد بتصريحات رئيس البرلمان التي "تخدم الاحتلال الأمريكي والأجندات الخارجية".

وقال رئيس تجمع نينوى للتغيير والبناء في الموصل، **الشيخ نواف الجربا**، خلال مؤتمر صحافي عقده اليوم الأحد، في الموصل وحضرته "السومرية نيوز"، إن "التجمع يطالب بإجراء انتخابات مبكرة في العراق بعامة ونينوى بخاص لتغيير واقعها الحالي نحو الأفضل، والمجيء بقيادات جديدة للمحافظة تعزز التلاحم بين أبنائها بمختلف قومياتهم ومكوناتهم وتستفيد من خيراتها الوفيرة"، معرباً عن "**رفض التجمع تلميحات رئيس البرلمان العراقي**، أسامة النجيفي، بشأن انفصال السنة، التي أطلقها من أمريكا".وأضاف أن " الذي استطاع تجاوز الكثير من المحن والصعاب سيتجاوز هذه المحنة أيضا بصبره وقوته وتلاحمه"، مشيراً إلى أنها "تنم عن فكر ضيق"، بحسب رأيه.

وكان قد نفى رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، الخميس ٣٠ حزيران الماضي، دعوته إلى إقامة إقليم للسنة، مبيناً أنه وصف حالة من حالات المجتمع العراقي، وفي حين انتقد عدم تقيد الحكومة ببند اللامركزية التي ثبتها النظام السياسي الجديد، كشف عن وجود طلبات مقدمة من مجلسي محافظتي البصرة وواسط لتشكيل إقليم البصرة.

وكانت فضائية الحرة، نسبت إلى النجيفي، الذي يعتبر أحد أبرز قيادات القائمة العراقية، قوله خلال زيارته إلى الولايات المتحدة، التي بدأها في ٢٠ حزيران الجاري، إن هناك "إحباطاً سنياً" في العراق، وإذا لم يعالج سريعاً فقد يفكر السنة "بالانفصال".

من جانبه دعا **الشيخ خليل السبعاوي**، من تجمع عشائر نينوى، في حديث لـــ"السومرية نيوز"، إلى "تنظيم تظاهرات واعتصامات

سلمية في نينوى وعموم العراق، تندد بتصريحات رئيس البرلمان العراقي بشأن تشكيل إقليم للسنة"، مؤكداً أن "مثل هذه التصريحات تخدم الاحتلال الأمريكي والأجندات الخارجية الأخرى ولا تصب في مصلحة الشعب العراقي".وقال السبعاوي، إن "مثل هذه **المشاريع التقسيمية تمثل خطاً أحمر** لا يجوز الاقتراب منه"، مبيناً أن "العراق ظل موحداً منذ قرون، وبقي أبنائه وعشائره متلاحمين ومتناخين من الشمال إلى الجنوب، برغم الهجمات الشرسة التي أرادت النيل من هذه الأخوة والتلاحم"، بحسب تعبيره.

إلى ذلك عبر العديد من **أهالي مدينة الموصل**، مركز محافظة نينوى (٤٠٥ كم شمال العاصمة بغداد)، عن **رفضهم للتصريحات** التي أدلى بها رئيس البرلمان العراقي بشان تشكيل إقليم للسنة. وقال المواطن **خالد غانم**، في حديث لـــ"السومرية نيوز"، إن "تصريحات رئيس البرلمان العراقي الذي انتخبه العراقيون، ينبغي أن تكون مدروسة ومسؤولة لا استفزازية تهدف إلى تقسيم العراق من خلال مشاريع خاضعة لأجندات خارجية"، مستغرباً من "إطلاق النجيفي مثل هذه التصريحات التي تؤجج الشارع العراقي وتخلق فجوة بين مكوناته المختلفة".ودعا غانم، رئيس البرلمان إلى "**تقديم اعتذار للشعب العراقي** عن هذه التصريحات اللا مسؤولة"، بحسب رأيه.

يشار إلى أن **تجمع نينوى للتغيير والبناء**، هو احد التجمعات السياسية المعارضة للحكومة المحلية في محافظة نينوى، وعقد مؤتمرات ولقاءات عديدة حضرها شيوخ عشائر ومسؤولين محليين، بهدف تغيير الحكومة المحلية ومجلس محافظة نينوى، وتحسين مستوى تقديم الخدمات للمواطنين وسرعة رحيل قوات الاحتلال الأمريكي، وإطلاق سرح الأبرياء من المعتقلين.

وأثارت تصريحات النجيفي العديد من ردود الفعل الساخطة، برغم نفيه دعوته إلى إقامة إقليم للسنة، فقد أكد النائب عن دولة القانون **علي الشلاه**، يوم ٢٩ حزيران الماضي، أن ٥٢ نائباً من كتل مختلفة قدموا طلباً إلى البرلمان لمساءلة رئيس مجلس النواب بشأن تصريحاته بشان انفصال السنة.

واعتبر القيادي في التحالف الكردستاني **محمود عثمان**، يوم ٢٧ حزيران الماضي، أن تصريحات رئيس البرلمان العراقي أسامة النجيفي التي لوح فيها "بانفصال السنة"، دليل على عمق الخلافات بين السياسيين السنة والشيعة العرب، مؤكدا في الوقت

نفسه أن صراعات العراقية ودولة القانون طائفية وسياسية، داعياً الكتل إلى بحث إمكان إقامة الأقاليم على أساس جغرافي وفقا للدستور.

في حين قال **الأمين العام لحركة العدل والإصلاح العراقي في نينوى** المنضوية ضمن ائتلاف العراقية، في ٢٧ حزيران المنصرم، إن وجود حاكم غير مقبول من شركائه لا يستدعي تقسيم العراق بل يستدعي البحث عن شركاء جدد للعملية السياسية، معتبراً أن تصريحات النجيفي مخالفة للدستور العراقي.

ودعا عضو مجلس محافظة نينوى عن الحزب الإسلامي العراقي **يحيى عبد محجوب**، في ٢٧ حزيران الماضي، النجيفي إلى التراجع عن تصريحاته التي لوح فيها بإمكان "انفصال السنة"، مؤكداً أن القبول بتقسيم العراق يعد وصمة عار بحق من يقبل به.

يشار إلى أن القائمة العراقية أعلنت في وقت سابق أنها **تقف بحزم ضد أي محاولة لتمزيق** العراق على أسس طائفية، مشيرة إلى أن ما تناقلته وسائل الإعلام مؤخراً من تصريحات حول إقامة أقاليم في بعض المحافظات الغربية تم تحويرها بشكل غير دقيق.

يذكر أن تجمع "عراقيون" الذي يرأسه رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، تأسس في تشرين الأول من عام ٢٠٠٩ وحاز على ٢٠ مقعداً في الانتخابات البرلمانية الأخيرة ضمن القائمة العراقية، واغلب نوابه يمثلون محافظة نينوى التي سيطر التجمع على غالبية مقاعدها.

عثمان : تحذير المالكي من دعوات الانفصال بتشكيل الأقاليم سياسي واجتماعه المرتقب مع علاوي لن يحل الأزمة

[بغداد–أين] الجمعة، ٠٨ تموز/يوليو ٢٠١١

وصف نائب عن التحالف الكردستاني "تحذيرات رئيس الوزراء نوري المالكي دعوات الانفصال بتشكيل الأقاليم بأنّها **سياسية اكثر من قانونية**".وقال النائب **محمود عثمان** في تصريح لوكالة كل العراق [أين] اليوم الجمعة إنّ " تحذير رئيس الوزراء نوري المالكي حول دعوات تشكيل الأقاليم في الوقت الراهن بأنّها تحمل طابعاً سياسياً أكثر مما هو قانوني لأنّ فكرة تشكيل الأقليم مادة نص عليها الدستور ".

وكان رئيس مجلس النواب والقيادي في القائمة العراقية أسامة النجيفي قد اعلن في

تصريح صحفي عن إمكانية تشكيل أقليم سني لشعور أبناء الطائفة السنية بالإحباط والتهميش .

وأضاف أنّ " تصريحات المالكي تندرج **ضمن تبادل الاتهامات على خلفية اتهام رئيس القائمة العراقية أياد علاوي الحكومة بالفشل في حفظ الأمن** والقضاء على الفساد وانتشار الميليشيات خلال مؤتمر الناتو وتعكس حجم الهوة والخلاف بين دولة القانون الذي يتزعمه المالكي والقائمة العراقية التي يترأسها علاوي ".وأشار الى أنّ " الاجتماع المرتقب بين الطرفين الذي سيرعاه رئيس الجمهورية **جلال طالباني** لن يحل الازمة بالكامل بقدر تهدئتها لأنّ الخلافات وصلت الى حد غير طبيعي من الاتهامات والتشنج بينهما "

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد اعتبر خلال **مؤتمر لشيوخ ووجهاء محافظة بغداد** عقد أمس الخميس أنّ الدستور العراقي لم يتضمن فكرة الانفصال وإشاعة أجواء التقسيم لكنّه تضمن فكرة تشكيل الاقليم ، وتضمنها بأصولها وضوابطها وثوابتها "داعياً المطالبين بتشكيل الأقاليم والفدراليات أو الانفصال، بالقول "ارحموا الشعب العراقي وارحموا العراق ووحدته، لأنّه لو حصل هذا لاقتتل الناس ولسالت الدماء إلى الركب "!

هذا ومن المقرر أن يجتمع رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس القائمة العراقية غداً السبت استكمالاً للاجتماع السابق الذي رعاه رئيس الجمهورية جلال طالباني بهدف حلحلة الأزمة السياسية لما شهدته الساحة من خلافات بين بعض الكتل خاصة بين قائمتي ائتلاف دولة القانون والعراقية إذ شهدت العلاقة بينهما توتراً على خلفية مواقف سياسية لزعيمي القائمتين نوري المالكي وأياد علاوي/

أعضاء في مجلس ميسان : الفيدرالية هي الطريقة المثلى لحل مشاكل المحافظة

ميسان–أين –الجمعة، ٠٨ تموز/يوليو ٢٠١١

لاقت التصريحات التي أدلى بها رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي حول إقامة أقليم للعرب السنة صدى واسعاً في محافظة ميسان، وفتحت شهية أعضاء مجلس المحافظة لتفعيل نظام الأقاليم الذي أقره مجلس النواب في تشرين الأول عام ٢٠٠٦ في محافظتهم."حيث **قرر مجلس محافظة ميسان وبالإجماع** في جلسته الإثنين الماضي أن يعقد في اليوم التالي اجتماعاً لمناقشة إعلان ميسان

أقليماً مستقلاً إلا أنّه قرر تأجيله الى الإثنين المقبل لأسباب تنظيمية بحسب أحد أعضائه

واعتبر بعض المسؤولين المحليين في المحافظة دعوات إنشاء أقليم في المحافظة في تصريحات لـــ [أين] بأنّها الحل الناجح للمشاكل التي تعاني منها المحافظة كنقص الخدمات والبطالة المستشرية في صفوف أبناء المحافظة والفقر المدقع الذي يعاني منه نسبة كبيرة من أهالي المحافظة.

وفي هذا الصدد نقل عضو مجلس محافظة ميسان عن كتلة شهيد المحراب **محسن البخاتي** أنّ " فكرة إنشاء الأقليم هي السبيل الأمثل لحل كافة المشاكل التي تعاني منها المحافظة كانخفاض ساعات تجهيز الطاقة الكهربائية للمواطنين ونقص المياه الصالحة للشرب ونسبة البطالة الكبيرة في صفوف أبناء المحافظة وغيرها من المشاكل التي تعاني منه المحافظة"، مبيناً أنّ " هذه المشاكل تعاني منها محافظة ميسان أبان حكم النظام السابق والى الآن تعاني منها رغم مرور أكثر من(٨)سنوات على الإطاحة بالنظام السابق إذ أنّ الحكومة المركزية لم تستطع حل هذه المشاكل."

وأضاف البخاتي " كما أنّ تجربة أقليم كردستان والتي تعد تجربة ناجحة بسبب ما حققته من إنجازات على **المجال** الاقتصادي والأمني أعطت الدافع القوي الى التفكير بإنشاء أقليم في المحافظة."

وكان رئيس مجلس محافظة ميسان **عبد الحسين عبد الرضا** قال لوكالة كل العراق[أين] في وقت سابق إنّ" قلة التخصيصات المالية والإهمال وحالة الحرمان التي تعيشها المحافظة وراء الدعوى لمناقشة إعلان الأقليم". وأشار الى أن" الحكومة المحلية في ميسان بعد إعلان الأقليم ستقوم بمفاتحة مجالس محافظات البصرة والناصرية والمحافظات المجاورة لتشكيل أقليم من(٣)محافظات أو من(٩)محافظات".

وأوضح عبد الرضا أنّ" الحرمان استمر عنواناً لمحافظة ميسان رغم أنّ المحافظة من أغنى المناطق في العالم بما تحتوي عليه من ثروات ومعادن طبيعية"، مشيراً الى أنّ " ميسان تعتبر من المناطق المهمة في الوقت الحاضر في إنتاج النفط".

يذكر أنّ" الدستور العراقي أقر مبدأ الفيدرالية كنظام حكم في العراق حيث تنص المادة(١١٣)من الدستور على أن يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية.

كما يضمن الدستور حق كل محافظة أو أكثر لتكوين أقليم بناءاً على طلب الاستفتاء عليه وفقاً للشروط التي ذكرتها المادة(١١٦)من الدستور وهي طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الأقليم ، وطلب من عشر الناخبين من كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الأقليم.

من جانبه أرجع عضو مجلس محافظة ميسان عن دولة القانون حسن لازم دوافع التفكير بإقامة أقليم الى "تداخل الصلاحيات بين الحكومة المحلية والحكومة المركزية وكذلك لتهميش قانون(٢١)الذي يتضمن صلاحية المحافظات ووجود عقلية تدفع باتجاه المركزية في وزارات الحكومة الاتحادية."وأضاف "نحن في كتلة دولة القانون بالمحافظة لسنا ضد تشكيل أقليم أو ضد المطالبة بالفيدرالية ولكننا نعتقد أنّ الموضوع يثير حساسية لدى بعض الأوساط في الوقت الحالي."وأوضح لازم أنّ "مجلس المحافظة إذا صوت على إقامة أقليم في المحافظة فإننا في دولة القانون سوف لن نعارض هذا القرار."

ويشير **محللون سياسيون** الى أنّ تفعيل النظام الفيدرالي في الدولة العراقية وتشكيل الأقاليم وإعطاؤها ميزانيات خاصة بها **سيسهم في تقديم خدمات أفضل للمواطنين** وحل الكثير من المشاكل السياسية في البلد. ويضيف هؤلاء أنّ تشكيل الأقاليم في البلد سينهي الصراع على الحكم والطائفية السياسية ويساعد في التخلص من مفردات التهميش والإقصاء التي كثر استعمالها على مدى تاريخ العراق .

بدوره قال عضو مجلس المحافظة عن كتلة الأحرار **ميثم الفرطوسي** أنّ " الفيدرالية أو اللا مركزية في إدارة الدولة هي حل لجميع المشاكل التي تعاني منها المحافظات"، مستدركاً "ولكنها في الوقت الراهن صعبة التنفيذ وتحتاج الى دراسة وإعداد جماهيري لتقبلها."وتابع الفرطوسي "إذا لم تغير الحكومة المركزية مناهج عملها مع المحافظات وإعطاء صلاحيات أوسع لمجالس المحافظات فإنّ **إعلان الأقليم أمر لا مناص منه."**

وكان مجلس النواب قد أقر في ١١ تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٠٦ قانون تشكيل نظام الأقاليم بعد مجاذبات ومناكفات بين الكتل السياسية حول هذا القانون . وتعد الفيدرالية نوعاً من أنواع الحكم حيث تقسم السلطة في البلد الى حكومة مركزية وأقاليم يعتمد كل منهما على الآخر وتتمتع فيه الأقاليم بشيء من الخصوصية في السلطات

التشريعية والتنفيذية والقضائية وتتوزع فيه الصلاحيات بين الأقاليم والحكومة المركزية . والمبدأ الأساسي في النظام الفيدرالي هو أنّ الصلاحيات والسلطات في الدولة الفيدرالية تتركز في أيدي الأقاليم.يذكر أنّ" كثيراً من الدول تحكم بنظام فيدرالي وأشهر هذه الدول هي **الولايات المتحدة الأمريكية وعلى المستوى الأقليمي هي الإمارات العربية المتحدة** ".

حاكم الزاملي لـــ(واف) : من يفكر بالأقاليم فانه سيخسر موارد مهمة تؤثر على محافظته

بغداد – محمد الجبوري/ بواسطة فجر السلام

استبعد عضو كتلة الأحرار **حاكم الزاملي** قبول الكتل السياسية الابتعاد عن فكرة تأسيس الأقاليم ما لم تعطى الصلاحيات الكاملة لمجالس المحافظات.وقال الزاملي في تصريح اليوم السبت **لـــ (واف)**:استبعد قيام الكتل السياسية بالتخلي عن فكرة تأسيس الأقاليم ما لم تمنح صلاحيات كافية للحكومات المحلية بان تتخذ القرارات وان تدير شؤون المحافظات بأنفسها , مضيفا عندما تمتلك مجالس المحافظات صلاحياتها فإنها ستجد دعما من حكومة المركز وبالتالي ستجد كل حكومة محلية نفسها مستفيدة من محافظتها وبعدها لا تفكر بالانفصال مؤكدا أن من يفكر بهذا الانفصال فانه سيخسر موارد مهمة وكبيرة قد تؤثر على وضع محافظته في الجانبين الاقتصادي والمعيشي.

ويصف الزاملي كثرة الدعوات الى إنشاء الأقاليم إنما هي ورقة ضغط على الحكومة المركزية للحصول على مكاسب معينة لافتا الى تشكيل لجنة ستقوم بمتابعة الموازنة العامة وبالتالي من لديه حق فانه سيأخذه على حد قوله. مؤكدا :أن الكتل السياسية تسير الآن باتجاه أن **يكون للمجالس الصلاحيات بدل فكرة إنشاء الأقاليم** داعيا الى أن يكون إنشاء تلك الأقاليم فيما لو تم اللجوء إليها على أسس لا تمس بوحدة العراق وان لا تكون ذات طابع مذهبي أو تقسيمي.

البارزاني يتهيأ لفك تحالفه مع المالكي

أحمد الساعدي / شط العرب ٢٠١١/٧/٩

أشارت مصادر مطلعة لوكالة أنباء شط العرب ان السيد مسعود البارزاني رئيس اقليم كردستان **يتهيأ لفك تحالفه مع المالكي بعد**

المواقف الاخيرة للمالكي تجاه الكرد . و قد اكدت هذه المصادر ان البارزاني اشار الى ان المالكي لم ينفذ ايا من النقاط الـــ ١٩ المبرمة بينه و بين القوى الكردية التي منحته الثقة لرئاسة ثانية وفقا لالتزامه بهذه النقاط . إضافة الى ان هناك تقريرا رفع من كبار القادة الكرد في المؤسسات الامنية قبل ايام يشير الى تهميش و استبعاد الكرد بالكامل من المؤسسات هذه ، و هناك مؤشرات للتعامل غير الصديق معهم في هذه المؤسسات .

علما ان تصريحات المالكي الاخيرة في اعتبار تشكيل الاقاليم يسبب بتفكك البلاد و الاقتتال الداخلي اربك هذه العلاقة الى حد البعيد . و قد اكدت هذه المصادر ان موقف المالكي من بعض الشخصيات الوطنية **كالسيد الجلبي و الدكتور اياد علاوي** و ترتيب ملفات ضد مندوبي الكرد في بغداد **كجوان فؤاد معصوم و بروسكه نوري شاويس** و ... هو السبب الاخر في انفكاك هذا العقد .

وذكرت المصادر ان البارزاني في حديث خاص له شكا عدم وفاء المالكي ببنود إتفاقية أربيل معتبرا عدم تنفيذها موقف يراد منه إفشال مبادرته و تجاهل ما إتفق عليه قادة الكتل مما يعرض مصداقية المالكي الى خطر و يصبح بالنسبة الى اي شريك سياسي ، مجرد مخادع لايمكن الوثوق به. ويرى بعض المراقبين بأن فتح الكرد ملف البنود ال ١٩ ستحرج المالكي الذي يحتاج الى قدر كبير من التماسك مع شركائه بغية عدم تقديم تنازلات لعلاوي.

وفي السياق نفسه كان النائب عن التحالف الكردستاني **محود عثمان** قد دعا الحكومة إلى الكشف عما قال إنها اتفاقيات سرية مع تركيا وإيران، قائلا إن استمرار القصف الإيراني والتركي مرتبط بهذه الاتفاقيات.وأعرب النائب عثمان عن اعتقاده بأن السبب في عجز الحكومة العراقية عن الحد من القصف التركي والإيراني للمناطق الحدودية هو وجود اتفاقيات أمنية سرية مبرمة مع البلدين.كما طالب عثمان في حديث لـــ"راديو سوا" الحكومة العراقية ورئاسة الوزراء والمسؤولين بضرورة الكشف عن تلك الإتفاقيات.

بارزاني يرد على المالكي: ما يقود العراق نحو الهاوية هو عدم الالتزام بالدستور وليس الدعوة الى تشكيل الاقاليم

٢٠١١/٧/٩

أبدى رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني استغرابه من تصريحات رئيس الوزراء المالكي، بشأن **تحذيره من محاولات تشكيل اقاليم اخرى** .واعتبر بارزاني في بيان اصدره اليوم الدعوة الى تشكيل الاقاليم شيء قانوني ودستوري، بل ويعزز وحدة الشعب العراقي، **على عكس ماذهب اليه المالكي** في تصريحاته .وقال ان ما يقود العراق نحو الهاوية هو عدم الالتزام بالدستور وليس الدعوة الى تشكيل الاقاليم .

دولة القانون تتجاهل تحذيرات المالكي و تدعوا الى إقامة إقليم البصرة

٢٠١١/٧/٩

في تجاهل واضح لتصريحات المالكي المناوئة للفدرالية و إعتبارها خطرا يهدد وحدة العراق و سيصل البلاد جراءها الى حمام دم أكد عضو في ائتلاف دولة القانون السبت، أن **أكثر من ثلث أعضاء مجلس محافظة البصرة صوتوا لصالح إقامة إقليم البصرة**، معتبرا أن تقييد الحكومة الاتحادية !!!الصلاحيات مجالس المحافظات أدى إلى توجه الأخيرة لإنشاء الإقليم .

وقال **حسين الأسدي** في حديث لـــ"السومرية نيوز"، إن "أكثر من ثلث أعضاء مجلس محافظة البصرة صوت لصالح إقامة إقليم البصرة وأرسل الطلب إلى رئيس مجلس الوزراء وأمانته العامة ومجلس النواب بخطاب رسمي"، مشيرا إلى أن "هذا الطلب لابد أن يتبعه موعد من قبل المفوضية العليا للانتخابات لإجراء استفتاء يختار من خلاله الشعب البصري بأن يكون إقليما أم لا."وأوضح الأسدي أن "قضية إنشاء الأقاليم دستورية وقانونية أشار إليها الدستور في أكثر من مادة، بالإضافة إلى أن قانون رقم ٢١ نظمها بشكل واضح"، مبينا أن "إنشاء إقليم الجنوب مرتبط بالجماهير البصرية فإذا كانت معه فهي قضية قانونية."

وأكد عضو ائتلاف دولة القانون أن "الحكومة الاتحادية ما زالت **تعمل باتجاه تكبيل حركة الحكومات المحلية** رغم أن القانون أعطاها مجموعة كبيرة من الصلاحيات"!!!!، مشيرا إلى أن "التلكؤ الكبير في تنفيذ المشاريع وتحقيق الخدمات

للمواطن البصري والعراقي بشكل عام هو الذي يلجئ في كثير من الأحيان المحافظات إلى اتخاذ هذه الوسيلة للتعبير عن حقوقها."وأشار الأسدي إلى أن "المحافظات أخذت تفكر بإنشاء الأقاليم بعد أن وجدت أن إقليم كردستان يتقدم بشكل واضح ويشهد استقرارا أمنيا وخدميا قياسا إلى محافظات العراق التي تعاني من سوء الخدمات وتلكؤ المشاريع وعدم قدرة الحكومات المحلية بوفاء وعودها إلى الجماهير."وأعتبر عضو دولة القانون أن "مطلب إقامة إقليم في البصرة أو بمحافظات أخرى بات **مطلبا شعبيا وجماهيريا**"، مؤكدا أن "المرجعية الدينية ستكون في مثل هذه القضايا مع ما يختاره الشعب والجمهور سواء مع إقامة الإقليم أو ضده."

يذكر أن نوري المالكي قد صرح خلال مؤتمر لشيوخ ووجهاء محافظة بغداد عقد يوم الخميس الماضي": ارحموا الشعب العراقي وارحموا العراق ووحدته، لأنّه لو حصل هذا لاقتتل الناس ولسالت الدماء إلى الركب ." في إشارة الى دعاة الفدرالية و إقامة الأقاليم.

الأسدي:أكثر من ثلث أعضاء مجلس البصرة صوتوا لإقامة إقليم بسبب تقييد صلاحيات مجالس المحافظات

السومرية نيوز / بغداد– السبت ٠٩ تموز ٢٠١١

أكد عضو في ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، السبت، **أن أكثر من ثلث أعضاء مجلس محافظة البصرة صوتوا لصالح إقامة إقليم البصرة**، معتبرا أن تقييد الحكومة الاتحادية لصلاحيات مجالس المحافظات أدى إلى توجه الأخيرة لإنشاء الإقليم.

وقال **حسين الأسدي** في حديث لـــ"السومرية نيوز"، إن "أكثر من ثلث أعضاء مجلس محافظة البصرة صوت لصالح إقامة إقليم البصرة وأرسل الطلب إلى رئيس مجلس الوزراء وأمانته العامة ومجلس النواب بخطاب رسمي"، مشيرا إلى أن "هذا الطلب لابد أن يتبعه موعد من قبل المفوضية العليا للانتخابات لإجراء استفتاء يختار من خلاله الشعب البصري بأن يكون إقليما أم لا".

وكان رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي كشف في مؤتمر صحافي عقده، نهاية حزيران الماضي، عن وجود طلبات مقدمة من

مجلسي محافظتي البصرة وواسط لتشكيل إقليمي البصرة والكوت، وفيما أكد أن هذه الطلبات دستورية، دعا من يرفض فكرة الأقاليم إلى تعديل الدستور وعدم القفز عليه.

وأوضح الأسدي أن "قضية إنشاء الأقاليم دستورية وقانونية أشار إليها الدستور في أكثر من مادة، بالإضافة إلى أن قانون رقم ٢١ نظمها بشكل واضح"، مبينا أن "إنشاء إقليم الجنوب مرتبط بالجماهير البصرية فإذا كانت معه فهي قضية قانونية".

وأكد عضو ائتلاف دولة القانون أن "الحكومة الاتحادية ما زالت تعمل باتجاه **تكبيل حركة الحكومات المحلية رغم أن القانون أعطاها مجموعة كبيرة من الصلاحيات**"، مشيرا إلى أن "التلكؤ الكبير في تنفيذ المشاريع وتحقيق الخدمات للمواطن البصري والعراقي بشكل عام هو الذي يلجئ في كثير من الأحيان المحافظات إلى اتخاذ هذه الوسيلة للتعبير عن حقوقها".

وأشار الأسدي إلى أن "المحافظات أخذت تفكر بإنشاء الأقاليم بعد أن وجدت أن إقليم كردستان يتقدم بشكل واضح ويشهد استقرارا أمنيا وخدميا قياسا إلى محافظات العراق التي تعاني من سوء الخدمات وتلكؤ المشاريع وعدم قدرة الحكومات المحلية بوفاء وعودها إلى الجماهير".

وأعتبر عضو دولة القانون أن "مطلب إقامة إقليم في البصرة أو بمحافظات أخرى بات مطلبا شعبيا وجماهيريا"، مؤكدا أن "المرجعية الدينية ستكون في مثل هذه القضايا مع ما يختاره الشعب والجمهور سواء مع إقامة الإقليم أو ضده".

وكان مجلس محافظة البصرة **طالب، نهاية العام الماضي ٢٠١٠**، مجلس الوزراء بالاستجابة لطلب المحافظة بتشكيل إقليم البصرة الفدرالي، معتبراً عدم الرد على الطلب رفضا أو قبولا بعد انقضاء المدة المحددة "مخالفة قانونية واضحة"، وأكد أن مؤيدي المشروع مازالت جهودهم متواصلة من أجل التمهيد لتأسيس الإقليم.

ويختص القانون رقم ١٣ الذي شرعه مجلس النواب عام ٢٠٠٨ بتحديد الآليات والإجراءات التنفيذية التي يجب إتباعها لدى محاولة تشكيل الإقليم، وتنص الفقرة باء من المادة الثالثة من القانون على أن "مجلس الوزراء يكلف المفوضية العليا للانتخابات خلال مدة لا تتجاوز ١٥ يوما من تقديم الطلب باتخاذ إجراءات الاستفتاء ضمن الإقليم المراد تكوينه"، وبعد ذلك تقوم

المفوضية بتنفيذ الاستفتاء خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من موعد تكليفها من قبل مجلس الوزراء.

ويعد النائب السابق وائل عبد اللطيف أول من حاول جعل البصرة إقليماً بعد العام ٢٠٠٣، حين تمكن أواخر عام ٢٠٠٨، من الحصول على تواقيع ٢% من الناخبين، وقدم على إثرها طلباً رسمياً إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، لإجراء استفتاء على تشكيل إقليم البصرة الفدرالي، لكن محاولته لم تكلل بالنجاح، بسبب تعذر الحصول على نسبة ١٠% من أصوات الناخبين، وهي المرحلة التي تمهد في حال نجاحها إلى إجراء استفتاء جماهيري عام.

وتلاقي فكرة تشكيل إقليم فدرالي في محافظة البصرة، نحو ٥٩٠ كم جنوب بغداد، مواقف متباينة من قبل الكتل السياسية، ففي الوقت الذي تعارضها بعض الأحزاب والحركات جملة وتفصيلاً، تؤيدها أخرى بنسب متفاوتة، في حين تطمح جهات سياسية إلى تشكيل إقليم فدرالي تكون عاصمته البصرة ويتألف من ثلاث محافظات هي وميسان وذي قار، وأخرى ترى أن الصيغة الأمثل لتطبيق الفدرالية، تكمن بتأسيس إقليم تكون عاصمته النجف ويضم تسع محافظات من الجنوب والفرات الأوسط، من ضمنها البصرة وميسان وذي قار وكربلاء.

يذكر أن النظام الفدرالي يعتبر شكلاً من أشكال الحكم، حيث تقسم السلطات فيه دستورياً بين حكومة اتحادية ووحدات حكومية أصغر كالأقاليم والولايات، ويعتمد المستويان المذكوران من الحكومة أحدهما على الآخر ويتقاسمان السيادة، أما بالنسبة للأقاليم والولايات فتعتبر وحدات دستورية تتمتع كل منها بنظام أساسي يحدد أوجه سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما بإمكانها تشكيل قوات أمنية خاصة بها.

والحكم الفدرالي واسع الانتشار على مستوى العالم، إذ إن ثماني من أكبر دول العالم من حيث المساحة والمكانة إقتصادية والقوة عسكرية تحكم وفقه، وأقرب الدول لتطبيق هذا النظام على المستوى العربي هي **الإمارات العربية المتحدة، أما على المستوى العالمي فهي الولايات المتحدة الأمريكية.**

رئيس اقليم كوردستان يوجه رسالة بشأن ماجاء في تصريح رئيس الوزراء بشأن عدم تشكيل الاقاليم

وجه السيد مسعود بارزاني رئيس اقليم كوردستان رسالة بشأن ماجاء في تصريح رئيس

وزراء العراق حول تحذيره الأطراف السياسية من مغبة تشكيل الاقاليم فيما يأتي نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

ادلى السيد نوري المالكي رئيس وزراء العراق الفدرالي يوم الخميس الماضي تصريحاً الى رؤساء عشائر بغداد **حذر فيه الأطراف السياسية من مغبة محاولة تشكيل اقاليم اخرى حيث أوضح ان مثل هذه الخطوة سوف تؤدي الى الانفصال واندلاع حرب أهلية**، وحسب رأيه يعرض وحدة الاراضي العراقية الى خطر.

أنا أتعجب من هذا التصريح، لان مثل هذا المطلب هو امر قانوني وأكد على أحقيته الدستور الدائم ولايسبب أي مخاطر بل على العكس من ذلك سوف يعزز وحدة الشعب العراقي. أؤكد ثانية ان عدم الالتزام بالدستور هو الذي يحول العراق الى المهالك وليس طلب تشكيل الاقاليم.

مسعود بارزاني رئيس اقليم كوردستان

محمود الحسن :

اسس ومقومات نشوء الاقاليم في العراق غير متوفرة الان

٢٠١١/٧/١٣

بغداد (إيبا).. شدد النائب عن دولة القانون **محمود الحسن** على ان مسألة اقامة الاقاليم يحددها الشعب ..وقال الحسن لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) رغم ان موضوع انشاء الاقاليم نص عليه الدستور ،ولكن **لابد من مقومات واسس من اجل انشائها** ولابد من مقومات ومؤسسات تقوم بها، وهي غير مهيئة الان .واوضح ان مجالس المحافظات حاليا لديها الصلاحيات التي نص عليها الدستور ضمن النظام اللامركزية ،ولدى المحافظات سلطات وتخصيصات وميزانية مستقلة . واعتبر ان الحديث **بمسالة الاقاليم يمس بوحدة الشعب العراقي** ،خاصة ونحن في بداية خطواتنا مستدركا بانه يمكن ان نحتاج الاقاليم في وقت اخر.

ملف الفيدرالية سيدرج في الاجتماعات المقبلة للقادة السياسيين

تباين مواقف القوى في ذي قار ازاءها.. ومطالب باعلان بابل اقليما

بغداد – الناصرية – الصباح –٢٠١١/٧/١٣

علمت"الصباح" من مصدر سياسي مطلع ان **ملف الفيدرالية** سيبحث في الاجتماعات المقبلة للقادة السياسيين.وذكر المصدر ان

مسألة انشاء الاقاليم ستدرج في الاجتماع الرابع، لان اللقاء الثالث الذي سيجمع القادة سيكون مكرسا لبحث مسألة الانسحاب او التمديد، والحقائب الأمنية".

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قال لفضائية الحرة خلال زيارته إلى الولايات المتحدة التي بدأها في ٢٠ حزيران الماضي: إن **هناك "إحباطاً سنياً" في العراق**، وإذا لم يعالج سريعاً فقد يفكر السنة باقامة اقليم، كاشفا في مؤتمر صحفي عقده نهاية حزيران الماضي، عن وجود طلبات مقدمة من **مجلسي محافظتي البصرة وواسط** لتشكيل إقليمي البصرة والكوت، مؤكدا أن هذه الطلبات دستورية.

الا ان رئيس الوزراء نوري المالكي اكد في السابع من تموز الجاري، أن الدستور العراقي ربما تضمن تشكيل أقاليم، ولكن **تضمنها بأصولها وضوابطها وثوابتها، ولكن لم يتضمن فكرة الانفصال وإشاعة أجواء تقسيم العراق، داعيا المطالبين بتشكيل الأقاليم والفيدراليات أو انفصال**، بالقول "ارحموا الشعب العراقي وارحموا العراق ووحدته، لأنه لو حصل هذا لاقتتل الناس ولسالت الدماء إلى الركاب"، فيما أبدى رئيس اقليم كردستان **مسعود بارزاني** استغرابه من تصريحات بعض المسؤولين بشأن تحذيراتهم من محاولات تشكيل اقاليم جديدة.

في غضون ذلك، يعتزم **اعضاء في مجلس محافظة بابل اعلان المحافظة اقليما مستقلا**.وقال عضو مجلس المحافظة **علي حسين كزار**: ان" ١٥عضوا من اعضاء مجلس المحافظة البالغ عددهم ٣٠ طالبوا في مذكرة رفعوها اليوم الثلاثاء الى رئيس مجلس المحافظة بعقد جلسة طارئة لاعلان محافظة بابل اقليما".واوضح ان "اعضاء المجلس قرروا اعلان هذه الخطوة **بسبب الاهمال والتقصير** في تلبية مطالب المحافظة"، مشيرا في تصريح اوردته وكالة نينا للانباء، الى "ان الجلسة سيتم اعلان عقدها قريبا" .

ويختص القانون رقم ١٣ الذي شرعه مجلس النواب عام ٢٠٠٨ بتحديد الآليات والإجراءات التنفيذية التي يجب إتباعها لدى محاولة تشكيل الإقليم، وتنص الفقرة (ب) من المادة الثالثة من القانون على أن "مجلس الوزراء يكلف المفوضية العليا للانتخابات خلال مدة لا تتجاوز ١٥ يوما من تقديم الطلب باتخاذ إجراءات الاستفتاء ضمن الإقليم المراد تكوينه"، وبعد ذلك تقوم المفوضية بتنفيذ الاستفتاء خلال مدة لا

تتجاوز ثلاثة أشهر من موعد تكليفها من قبل مجلس الوزراء.

وفي **محافظة ذي قار**، تباينت مواقف ممثلي القوى السياسية هناك ازاء الفيدرالية.فقد قال رئيس كتلة تيار الاحرار التابعة للتيار الصدري في المجلس **حميد الغزي** لـــمراسل" الصباح" حازم محمد حبيب: ان كتلته **ترفض مبدأ الفيدرالية** وتشكيل اقليم الجنوب على الاقل **في الوقت الحاضر** كونه يعد اضعافا للبلد وعدم امتلاك السيادة الكاملة مع وجود الاحتلال.وبين الغزي ان "الدعوات الى تشكيل اقاليم ستؤدي الى مشاكل وصراعات بين الاقاليم المشكلة"، مؤكدا ان الحكومات المحلية والحكومة المركزية متجانسة بعض الشيء، الا ان التعارض في بعض الصلاحيات فيما بينها سبب هذا الخلل.

بالمقابل، اكد عضو كتلة شهيد المحراب في مجلس محافظة ذي قار **كريم يوسف الجابري** ان "المطلب الرئيس لكتلته هو **المطالبة بتطبيق نظام الفيدرالية** في الجنوب".واوضح يوسف ان "تجربة النظام الفيدرالي والاقاليم وارتباطه بالحكومة الاتحادية **سجل نجاحا كبيرا** في عدد من البلدان العربية والاوروبية". وذكر ان "القيود التي تكبل مجلس المحافظة والمحافظ بقوانين حدت من التوسع في العمل الاداري وجعلت المحافظة تعاني من سوء الخدمات وتلكؤ المشاريع وعدم قدرة الحكومات المحلية على الوفاء بوعودها للمواطنين".

كما حث عضو مجلس المحافظة عن ائتلاف دولة القانون **حسن علي جبار الوائلي** على الاسراع في تشكيل اقليم الجنوب **نتيجة التهميش والحرمان** الذي تعرضت له تلك المحافظات طيلة عقود من الزمن.وقال الوائلي: ان "قانون مجالس المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ تضمن صلاحيات واسعة للحكومات المحلية، **الا ان تطبيقه غير موجود** فهنالك سلب للصلاحيات الممنوحة للمحافظات". وتابع: ان "الوزارات الاتحادية تسلب حقوق المحافظات في كثير من الاشياء، لاسيما في مسألة توزيع المشاريع وتخصيص المبالغ"، قائلا: "اننا نطالب باستحقاق دستوري واستحقاق تاريخي على اعتبار ان تلك المحافظات عانت التهميش لسنوات طويلة"، معلنا ان دولة القانون طرح في اجتماع مجلس المحافظة فكرة تشكيل اقليم كاستحقاق ومطلب شعبي.

يشار الى ان **مجلس محافظة البصرة** دعا نهاية العام الماضي٢٠١٠، مجلس الوزراء الى الاستجابة لطلب تشكيل إقليم البصرة الفيدرالي، معتبراً عدم الرد على الطلب رفضا

أو قبولا بعد انقضاء المدة المحددة "مخالفة قانونية واضحة"، وأكد ان مؤيدي المشروع ما زالت جهودهم متواصلة من أجل التمهيد لتأسيس الإقليم.

في تلك الاثناء، استغرب النائب عن القائمة العراقية **عمر الجبوري** كثرة الحديث عن تشكيل الاقاليم خصوصا من بعض المسؤولين الذين يشغلون مناصب سيادية عليا.وقال الجبوري في تصريح صحفي: انه "من المؤسف ان يحاول البعض تسويق افكار الفيدرالية والاقاليم للجمهور وكأنها مكسب وطني ويعطون تجربة اقليم كردستان مثالا لذلك لكسب التأييد لما يطرحونه على الرغم من الطريقة التي تشكل بها الاقليم والتي هي في كل الاحوال **تلامس الانفصال** ".وتابع: ان "الجميع يعرف هذا الامر، واذا كانت الفيدرالية او الاقاليم موجودة في الدستور، فان ما يراد له هو **تقسيم العراق وخصوصا في الظروف الراهنة**"، بحسب قوله.واشار الجبوري النائب عن كركوك الى انه "لا توجد فيدرالية في العالم يقصد بها فصل عرقي وطائفي بين البلد الواحد والشعب الواحد"، داعيا الى **التراجع عن هذا التوجه والحفاظ على وحدة العراق**.ودعا الحكومة المركزية الى "الابتعاد عن التوجهات الاقصائية والوقوف على مسافة واحدة من الجميع من خلال حضور فاعل في المحافظات والابتعاد عن الاعتقالات العشوائية على خلفية بعض الانتماءات التي لم تعد لها اهمية في الوقت الحاضر".كما شدد الجبوري على ان "الذين يتحدثون اليوم عن الفيدراليات والاقاليم لا يريدون تحقيق شيء للشعب وانما تحقيق مصالح شخصية"، بحسب قوله.

وفي الرمادي، قال نائب محافظ الأنبار **حكمت جاسم زيدان**: إن "الدعوات لإقامة إقليم الأنبار **تقف وراءها أجندات خارجية تسعى لتمزيق وحدة البلاد**"، مبينا أن "شيوخ عشائر المحافظة وعلماء الدين وأحزابا سياسية اعتبروا خلال اجتماع لهم، أمس، هذه الدعوات مؤامرة لحصر جهادها ونضالها خلال السنوات الأخيرة ضد قوى التطرف والإرهاب بشخصيات لا تحظى بإجماع".وأضاف زيدان أن "دعوات إقامة إقليم الأنبار **لا تتعدى كونها إعلامية فقط** ولا محل لها في واقع أهالي المحافظة"، مشددا في تصريح اوردته وكالة السومرية نيوز، على ان "قوة العراق وخروجه من أزماته الحالية تتمثل بوحدته وتماسكه لا بإقامة أقاليم ستكون بمثابة تقسيم طائفي للعراق لا تعود عليه إلا بالضعف".وأكد نائب محافظ الأنبار

أن "من مصلحة العراقيين جميعا أن تكون بغداد مركز حكومة وطنية تخدم جميع العراقيين بدون أي تمييز، وقوة بغداد السياسية قوة لجميع مدن العراق بلا استثناء"، لافتا إلى أن "إقليم كردستان له وضع خاص فرضته أحوال الكرد قبل العام ٢٠٠٣".

من الجدير بالذكر ان زعيم مجالس الصحوة في الأنبار **أحمد أبو ريشة** دعا في وقت سابق، إلى تشكيل لجنة من أهل الحل والعقد لتدارس فكرة إنشاء إقليم غير طائفي يشمل محافظتي الأنبار وكربلاء لقربهما عن بعضهما، معتبراً هذا الخيار لا يعدو كونه تصرفاً إدارياً لتعزيز مبدأ اللامركزية.

الشرع: الفيدرالية ضرب روح وفكرة الديكتاتور و حق دستوري نجح في كثير من دول العالم

جريدة البصرة الالكترونية (جبا) – حيدر الموسوي/١٢-٠٧-٢٠١١

اعتبر القيادي في المجلس الأعلى الإسلامي **فرات الشرع** في تصريح لـــجريدة البصرة الالكترونية(جبا) أن "الفيدرالية حق دستوري لا غبار عليه ونحن نرى أن الفيدرالية في العراق قد تكون أحد الحلول."واستطرد الشرع " لكنها تحتاج إلى **مقومات وحكومة مستقرة** وأجهزة فعالة وقوانين وسياقات وإجراءات سليمة والأهم أن **الشعب هو من ينبغي أن يقرر** ذلك في النهاية ." وأشار إلى أن "الفيدرالية تعني في الواقع **ضرب روح وفكرة الديكتاتور** وهي نجحت في الكثير من دول العالم."

الدملوجي : دعوات تشكيل الاقاليم جاءت نتيجة الحيف وعدم التوزيع العادل للثروات في المحافظات

[بغداد–أين] الثلاثاء، ١٢ تموز/يوليو ٢٠١١

اكدت نائبة عن القائمة العراقية ان "الدعوات المطالبة بتشكيل الاقاليم **نتيجة سياسة التهميش** وعدم التوزيع العادل للثروات".وقالت النائبة **ميسون الدملوجي** في مؤتمر صحفي عقد في مجلس النواب وحضرته وكالة كل العراق [أين] اليوم الثلاثاء ان "**دعوات تشكيل الاقاليم جاءت نتيجة الحيف والشعور بالتهميش الذي لحق بالمحافظات الغير منتظمة باقليم** ".واضافت ان " عدم التوزيع العادل للثروات الاقتصادية بين تلك المحافظات هو ماجعل تلك الدعوات تتنامي نتيجة تجاوز السلطات المركزية على صلاحياتها الادارية".

ويعطي الدستور العراقي الحق لمحافظتين أو أكثر تشكيل أقليم مستقل كما أنّ الدستور منح الحق لكل محافظة بأن تعلن نفسها أقليما إذا صوت [١٠] بالمئة من أبنائها لصالح مشروع الأقليم باستثناء محافظتي بغداد وكركوك .

وكان رئيس مجلس النواب القيادي في القائمة العراقية أسامة النجيفي قد **هدد بانفصال السنة** في العراق مبرراً ذلك نتيجة لما وصفه ب**الإحباط** الذي يشعر السنة به .

التحالف الوطني يبحث عمل مفوضية الانتخابات وتشكيل الاقاليم في البلاد

الثلاثاء، ١٢ /٧/ ٢٠١١

شفق/ بحثت الهيئة السياسية في **التحالف الوطني**، الثلاثاء، عمل مفوضية الانتخابات وتشكيل الاقاليم في البلاد. وذكر بيان صادر عن التحالف الوطني تلقت (**شفق**) نسخة منه أن "الهيئة السياسية للتحالف الوطني اجتمعت برئاسة **ابراهيم الجعفري** وبحضور ممثلي الكتل السياسية المنضوية تحته".وأضاف البيان أن المجتمعين تباحثوا في نتائج اجتماع قادة الكتل السياسية ومواقفها حيال المواضيع التي طرحت، كما ناقشوا افاق عمل المفوضية المستقلة للانتخابات وسبل الارتقاء بعملها الى مستوى المسؤولية لتحضى على ثقة كافة الكتل السياسية.

وكانت النائبة **حنان الفتلاوي** عن دولة القانون اتهمت في جلسة استجواب رئيس مفوضية الانتخابات **فرج الحيدري** في البرلمان بتعيين **عدد كبير من اقاربه** دون الاعتماد على معايير التعيين الوظيفي، فضلا عن وجود حالات فساد في عمل المفوضية، الأمر الذي نفاه الحيدري، وأشعل حرب التصريحات بين الجهتين وصولا إلى رفع دعاوى قضائية على النائبة الفتلاوي.

وجرى خلال اللقاء ايضا بحث الاوضاع العامة في المحافظات وطبيعة تشكيل الاقاليم الفيدرالية وفق ما يتلاءم مع الدستور العراقي.

وبدأت مطالبات الشروع بتطبيق نظام الفدرالية **تتزايد من محافظة إلى أخرى**، إلا أن رئيس الحكومة نوري المالكي **حذر في وقت سابق من تطبيق هذا النظام**، لكن رئيس اقليم كوردستان مسعود بارزاني **ابدى استغرابه** من موقف المالكي، وأكد على أن من يخالف بنود الدستور يلحق الضرر بالبلاد ويوجهها نحو الهاوية.

يشار الى ان المادة ١١٩ من الدستور العراقي تنص على أن لكل محافظة أو أكثر تشكيل إقليم خاص بها استنادا الى طلب رسمي من

قبل ثلث اعضاء مجلس تلك المحافظة او كل مجلس من مجالس المحافظات التي تريد ان تأتلف باقليم بجمع تواقيع عشر ناخبيها المسجلين لدى مفوضية الانتخابات.

تجدد المطالبة بتكوين إقليم البصرة يثير جدلا في المحافظة

١٣-٠٧-٢٠١١

جريدة صوت البصرة: أثار تجدد المطالبة بإقامة إقليم البصرة في جنوب العراق جدلا في المحافظة الغنية بالنفط بين مؤيد للفكرة ورافض لها، لكن الأمور يبدو وأنها تتجه نحو مزيد من القبول في أوساط المواطنين، متسلحين بـــ "فشل" الحكومة الاتحادية بتوفير الخدمات العامة.

وكان مجلس محافظة البصرة قد جدد مطالبته بإقامة إقليم البصرة مؤخرا من خلال طلب تقدم به المجلس إلى مجلس النواب العراقي في وقت يحتدم فيه الجدل حول فكرة تكوين الأقاليم في العراق الذي يسمح دستوره بذلك.

ويعتقد القاص فرات صالح ان "محافظة البصرة بدأت تتجه نحو قناعة جديدة وهي ان اشد المعاندين لفكرة إقليم البصرة في طريقهم إلى التخلي عن عنادهم لصالح المزيد من الصلاحيات لحكومتهم المحلية ."

ويقول إن "فشل الحكومة الاتحادية في تقديم الخدمات الأساسية والأمن ساهم بتوجه الكثير من الأطراف والجهات البصرية إلى القناعة بفكرة إقامة إقليم البصرة."

ويشدد بالقول إن "تجربة إقليم كردستان تبقى حافزا من شأنها ان تلهم الجميع للوقوف في وجه التهميش المستمر والنظرة الاستعلائية التي تمارسها الحكومة الاتحادية."

وكان رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي قد كشف في مؤتمر صحافي عقده، نهاية حزيران/يونيو الماضي، عن وجود طلبين مقدمين من مجلسي محافظتي البصرة وواسط لتشكيل إقليمي البصرة والكوت.

وتلاقي فكرة تشكيل إقليم فدرالي في محافظة البصرة، مواقف متباينة من قبل الكتل السياسية، ففي الوقت الذي تعارضها بعض الأحزاب والحركات جملة وتفصيلاً، تؤيدها أخرى بنسب متفاوتة، في حين تطمح جهات سياسية إلى تشكيل إقليم فدرالي تكون عاصمته البصرة ويتألف من ثلاث محافظات هي وميسان وذي قار.

ويعد النائب السابق وائل عبد اللطيف أول من حاول جعل البصرة إقليما بعد العام

٢٠٠٣، حين تمكن أواخر عام ٢٠٠٨، من الحصول على تواقيع ٢ % من الناخبين، وقدم على إثرها طلبا رسميا إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، لإجراء استفتاء على تشكيل إقليم البصرة الفدرالي، لكن محاولته لم تكلل بالنجاح، بسبب تعذر الحصول على نسبة ١٠% من أصوات الناخبين، وهي المرحلة التي تمهد في حال نجاحها إلى إجراء استفتاء جماهيري عام.

ويرى الكاتب والصحفي عبد الكريم العامري ان "الفيدرالية هي الحل الأنسب لجميع مشاكل المحافظة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الخدمي بالرغم من ان بعض الكتل السياسية في البصرة لا تعي أهمية الفيدرالية."

وبعدما لفت إلى معاناة العراقيين طوال عقود مما سمها بـــ "المركزية المقيتة"، أشار إلى أن "الفيدرالية ليست دعوة للانفصال، ولدينا تجربة عراقية ناجحة وهي إقليم كردستان."

ويسمح القانون العراقي بتكوين أقاليم في البلاد من محافظة أو أكثر وفق آليات منصوص عليها في الدستور، ويوجد في العراق إقليم واحد هو إقليم كردستان في شمال البلاد.

والجدل الدائر بشأن تكوين الأقاليم، أثير على خلفية تصريحات أدلى بها رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي وهو واحد من قياديي القائمة العراقية، خلال زيارته الرسمية إلى الولايات المتحدة الأميركية مؤخرا، جاء فيها إن هناك "إحباطاً سنياً" في العراق وإذا لم يعالج سريعا فقد يفكر السنة بالانفصال.

ويشدد الشاعر طالب عبد العزيز خلال على أن "المطالبين بإقامة إقليم البصرة سواء بحسن نية أو من دونه، فإنهم لا يدركون أهمية وحدة العراق."

ويقول إن "عمليات الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي مجتمعة لم تنضج بعد، وان أي عمل بهذا الشأن سيلحق الضرر بالوحدة الوطنية ومستقبل العراق ."

وكان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قد حذر الأطراف السياسية بالبلاد، خلال حديث أدلى به يوم الخميس الماضي في مؤتمر لرؤساء العشائر بمحافظة بغداد، من مغبة محاولة تشكيل إقليم آخر، موضحاً ان خطوة كهذا ستؤدي إلى الانفصال واندلاع حروب داخلية، وبالتالي سيشكل خطرا على وحدة أراض العراق.

وفي أول رد على تصريحات المالكي أبدى رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني

استغرابه من تصريحات المالكي، وقال وفقا لبيان لمكتبه إن "مطالبات من هذا القبيل شيء طبيعي وان الدستور الدائم للبلاد يضمن هذا الحق ولن يشكل أي خطر، بل على العكس سيعزز وحدة الشعب العراقي."

ويبدو أن الغالبية العظمى من الكتل السياسية لا تحبذ فكرة تكوين أقاليم أخرى في العراق، لكنها تتجه نحو مزيد من القبول في الأوساط الشعبية التي تشكو باستمرار من نقص الخدمات العامة الأساسية وتقارن بين أوضاع محافظاتها ومحافظات إقليم كردستان العراق.

واستطاع إقليم كردستان النأي بنفسه عن التوترات الأمنية التي طغت على العراق بعد الإطاحة بالنظام السابق في ٢٠٠٣، الأمر الذي ساعد كثيرا على استقطاب الشركات الأجنبية ورؤوس الأموال وجعل منه بوابة اقتصادية لدخول العراق.

وسجل الإقليم وتيرة متصاعدة من حجم الاستثمارات فيه، حتى وصل إلى نحو ١٧ مليار دولار في غضون خمس سنوات.

ويقول الشاعر علي ناظم ان "إقامة إقليم البصرة من شانه حل الكثير من مشاكل المحافظة، وخصوصا وان أهل المدينة اعرف بمتطلبات وطموحات أبنائها."

ويعتقد أن "محافظة البصرة لن تخسر شيئا إذا ما خاضت تجربة الإقليم وحدها خصوصا وأنها فشلت في تطوير نفسها مع جميع المحاولات المركزية السابقة ."

الشذر : قرار بابل برفع دعوى ضد بعض الوزارات يؤكد الحاجة الى تفعيل النظام اللامركزي في البلاد

[بغداد–أين] الخميس، ١٤ تموز/يوليو ٢٠١١

أكد عضو مجلس النواب عن القائمة العراقية **قيس الشذر** "حاجة البلاد الى تفعيل النظام اللامركزي في البلاد بسبب الشكاوى المتصاعدة من بعض المحافظات حول قلة المبالغ المصروفة اليها".وقال لوكالة كل العراق [أين] اليوم الخميس ان "الدعوى التي رفعتها محافظة بابل على بعض الوزارات بسبب قلة صرف المبالغ المخصصة الى المحافظة **تؤكد الحاجة الى تفعيل النظام اللامركزي بالبلاد"**، واصفا اياها بالظاهرة الصحية".واضاف الشذر ان "العديد من المحافظات لديها تحفظات على آلية بعض الوزارات في صرف الاموال المخصصة الى تلك المحافظات"، مبيناً ان " هناك محافظات تشكو **قلة صرف الوزارات للاموال** المخصصة اليها اذ تبلغ نسبة

الاموال المصروفة ٢٠-٣٠% ".وتابع ان " كثيرا من المحافظات تشعر بعدم وجود عدالة في توزيع المشاريع والاستحقاقات الخدمية بين المحافظات".وكان مجلس محافظة بابل رفع دعوى قضائية ضد بعض الوزارات بسبب عدم صرفها جميع المبالغ المخصصة للمحافظة. وتدور هذه الايام دعوات من بعض المحافظات لتشكيل اقليم فيها بسبب قلة المشاريع المنفذة في تلك المحافظات حسب اقوال بعض المحافظات"

نائب من ذي قار يكشف عن قرب تشكيل كتلة برلمانية معارضة ويدعو لإنشاء إقليم الجنوب

كشف النائب عن التحالف الوطني في محافظة ذي قار **عزيز كاظم علوان العكيلي** عن قرب تشكيل كتلة برلمانية معارضة في مجلس النواب من اجل متابعة عمل الوزارات ، ودعا إلى إنشاء إقليم الجنوب. وقال المكتب الإعلامي للنائب " العكيلي" لجريدة الناصرية الالكترونية (NEN) هناك من يدعو إلى الحكم الرئاسي في العراق وهذه الدعوة تريد إعادتنا إلى زمن الدكتاتورية والرجل الواحد والحزب الواحد العراق اليوم بلد برلماني حسب الدستور الذي اقره الشعب. وأضاف ان هناك مجموعة كبيرة من النواب سوف تشكل كتلة معارضة في مجلس النواب من اجل مصلحة الشعب العراقي ومتابعة عمل الوزارات التي للأسف أصبحت تمرر فيها الأخطاء بسبب الكتل الكبيرة التي تحميها وكونها تعمل لمصلحة الكتلة أو الحزب.

ودعا " العكيلي " الى تاسيس اقليم الجنوب يضم المحافظات الجنوبية وقال " تعتبر تجربة اقليم كردستان تجربة ناجحة لتأسيس الأقاليم ونحن في حال أصبح اقليم للجنوب فسوف نكون بخير كوننا نمتلك موارد طبيعية كبيرة يمكنها ان تعيش العراق بأكمله لمدة ١٠ سنوات من اليوم .

وتابع "ادعو المحافظات للتفكير بهذا الحق الدستوري الذي فيه الخلاص من المركزية وهذا رأيي ، وادعو مثقفي الناصرية والمسؤولين فيها الى **زيارة اقليم كردستان للاطلاع** على تلك التجربة الناجحة وزيارة المؤسسات هناك والوزارات وغيرها من المرافق المهمة للاستفادة من ايجابياتها .

كتلة شهيد المحراب: الأقاليم هي الحل لإنقاذ المحافظات من الخراب والبطالة

واخ ــ بغداد

قال النائب عن **كتلة شهيد المحراب** المنضوية في التحالف الوطني **عزيز كاظم العكيلي** ان تجربة اقليم كردستان تعتبر تجربة ناجحة لتأسيس الأقاليم ونحن في حال أصبح اقليم للجنوب فسوف نكون بخير كوننا نمتلك موارد طبيعية كبيرة يمكنها ان تعيش العراق بأكمله١٠ سنوات اما اليوم لايمكن ان نصل لما وصل اليه اقليم كردستان.

ودعا العكيلي في تصريح صحفي مكتوب تلقت وكالة حبر للانباء (واخ :(نسخة منه " مثقفي الناصرية والمسؤولين فيها الى زيارة اقليم كردستان **للاطلاع على تلك التجربة الناجحة** وزيارة المؤسسات هناك والوزارات وغيرها من المرافق المهمة للاستفادة من ايجابياتها.مؤكدا" ان جنوب العراق يمتلك ٨٥% من موارد العراق لكنه يعيش كالبيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول .

مبينا" ان مشروع البترو دولار الذي اكد عليه **الدكتور الشيخ همام حمودي** وطالب به المجلس الاعلى وتمت الموافقة عليه له مردودات ايجابية على الناصرية كونها من المحافظات المنتجة للنفط ونحن على استعداد ان نستقيل ونعمل في الناصرية اذا تطلب الأمر.

واضاف النائب عن كتلة شهيد المحراب ان اقليم كردستان يستلم ١٧% إضافة الى تنمية الأقاليم إضافة الى حرس الاقليم كل هذه المبالغ تصرف للاقليم ونحن نأخذ الفتات . موضحا" اننا طالبنا بان تكون الموازنة للعام ٢٠١٢ وفق التعداد السكاني والمظلومية ومساوية لما يعطى لاقليم كردستان .وتابع العكيلي ادعو بالخير لجميع العراق وخصوصا المحافظات الجنوبية المظلومة كما ادعو المحافظات للتفكير بهذا الحق الدستوري الذي فيه الخلاص من المركزية وهذا رأيي

واضاف هناك من يدعو الى الحكم الرئاسي في العراق **وهذه الدعوة تريد اعادتنا الى زمن الدكتاتورية والرجل الواحد والحزب الواحد**، العراق اليوم بلد برلماني حسب الدستور الذي اقره الشعب .كما اكد ان هناك مجموعة كبيرة من النواب سوف نشكل كتلة معارضة في مجلس النواب من اجل مصلحة الشعب العراقي ومتابعة عمل الوزارات التي للأسف أصبحت تمرر فيها الأخطاء بسبب **الكتل الكبيرة التي تحميها** وكونها تعمل لمصلحة الكتلة او الحزب . .

مجلس البصرة يحمل رئاسة الوزراء مسؤولية إجهاض مشروع تحويل المحافظة إلى إقليم

حمل **مجلس محافظة البصرة**، السبت، رئاسة الوزراء مسؤولية إجهاض مشروع تحويل المحافظة إلى إقليم فدرالي .وقال رئيس مجلس محافظة البصرة **جبار أمين جابر** في حديث لـــ "السومرية نيوز"، إن رئاسة مجلس الوزراء تتحمل مسؤولية إجهاض مشروع تحويل المحافظة إلى اقليم، كونها لم تلتزم بالإجراءات القانونية الخاصة بإقامة الأقاليم، والتي نص عليها **القانون رقم ١٣ لسنة** ٢٠٠٨، مبينا أنه من المفترض أن توافق رئاسة الوزراء على طلب مجلس المحافظة الذي تقدم به لإقامة إقليم البصرة في العام الماضي ٢٠١٠، خلال ١٥ يوماً لكنها تجاهلت الطلب و لم ترد عليه .

واعتبر جابر أن عدم رد مجلس الوزراء على طلب تأسيس إقليم البصرة يشكل مخالفة دستورية صريحة، مؤكداً أن مجلس المحافظة سبق وان لوح باللجوء إلى المحكمة الاتحادية لحسم الطلب لكن ذلك لم يجد نفعاً، بحسب قوله.

الفهداوي: نقل صلاحيات بعض الوزارات الى المحافظات يشجع اللامركزية ويطور تقديم الخدمات

[بغداد–أين] الإثنين، ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١١

أكد نائب في **تحالف الوسط** أنّ" إحالة صلاحيات بعض الوزارات إلى المحافظات **يعطيها إدارة لامركزية** تهيء لها وضعاً أفضل في موضوع تقديم الخدمات وإدارة البلاد الى جانب تبويب صرف الموازنة المالية"،مؤكداً أنّ" هذه الطريقة تعتبر الضمانة الوحيدة لوحدة العراق وتماسكه".

وذكر النائب **خالد الفهداوي** في بيان صحفي تلقت وكالة كل العراق [أين] اليوم الإثنين نسخة منه أنّ" معالجة موضوع الترهل الحكومي والتعارض بين صلاحيات الحكومة المحلية وبعض الوزارات الخدمية إنما يتم بإلغاء بعض الوزارات منها وزارة التجارة ووزارة الإسكان والإعمار ووزارة البلديات".

وأضاف أنّ" عملية الترشيق الحكومي ينبغي أن تكون بصفقة واحدة على أن تحدد فيها خارطة طريق واضحة المعالم "مبينا أنّ "الجميع يدرك أهمية الشروع بتقليص الوزارات الزائدة عن الحاجة أو دمجها بما يحقق مصلحة المواطن العراقي الأمر الذي

منحه إجماعاً وطنياً في البرلمان" ، مستدركاً على أنّه" وبالرغم من تلك الأهمية لهذه الخطوة فإنّها ستبقى دون تأثير كون الملف الأمني ذو خصوصية وأهمية استثنائية على الساحة العراقية "وأوضح الفهداوي أنّ"الوضع الأمني يشهد تدهوراً ملحوظاً وبدأ في التصاعد نتيجة لعمليات الاغتيال المنظمة بالأسلحة الكاتمة والعبوات اللاصقة" .منوّها الى إنّ" جزءاً كبيراً من أسباب هذا التدهور يعود إلى بقاء موضوع الوزارات الأمنية دون حل أو تقدم ملموس" ، مشدداً على أنّ" إشغال هذه الوزارات الحساسة مقدم على البدء بعملية الترشيق الحكومي ".

وأشار الى أنّ" الكتل السياسية لو وضعت مصلحة العراق في مقدمة اهتماماتها لتمكنت من الاتفاق على أسماء المرشحين خلال الأيام المقبلة /

طارق حرب: لا يمكن لاية جهة ان تمنع او تعرقل تشكيل الاقاليم في العراق

٢٠١١/٧/٢٧ – خندان – شمال الدلوي

اكد الخبير القانوني **طارق حرب** في تصريح لموقع "خندان" بأن لا احد يستطيع منع او عرقلة تشكيل الاقاليم في العراق طالما استند طلب تشكيل الاقليم الى السياقات القانونية التي نص عليها الدستور العراقي الدائم .

واوضح حرب في سياق تصريحه بأن الشعب وحده يستطيع منع تشكيل الاقاليم من خلال عدم التصويت له كما حدث في محافظة البصرة عندما قدم النائب وائل عبد اللطيف طلبا لتشكيل اقليم البصرة ولم يحصل المشروع على الاصوات اللازمة حينها، منوها الى انه وفي حال منع رئاسة الوزراء طلب تشكيل أي اقليم او عرقلة الموضوع، فبأمكان صاحب الطلب ان يقيم دعوى على رئاسة الوزراء امام المحاكم ومن ثم الشروع بالاجراءات المطلوبة لتشكيل الاقاليم حسبما نص عليه الدستور العراقي الدائم.

الياور:ضم كركوك لاقليم كردستان محاولة لتقسيم العراق

الموصل/ اور نيوز–٢٠١١/٧/٢٤

قال امين عام حركة العدل والاصلاح العراقي **عبد الله الياور** ان هناك **اجندات خارجية** تحاول اثارة المشاكل وبث التفرقة بين مكونات الشعب من اجل **تقسيم العراق**.

واكد الياور خلال استقباله اليوم، الاحد، وفد الجبهة التركمانية الذي ضم رئيس الجبهة النائب ارشد الصالحي والنائبة مدركة احمد

على "ضرورة توطيد العلاقه بين العرب والتركمان في كركوك من اجل مصلحة جميع المكونات فيها من عرب وتركمان واكراد ومسيحيين لان هنالك اجندات خارجيةن تحاول اثارة المشاكل بين مكونات الشعب العراقي والهدف منها هو تقسيم العراق".

ودعا الى"موقف موحد بين ابناء كركوك من اجل الحفاظ على التعايش السلمي فيها". وجدد الياور تأكيده على "عراقية كركوك وانها لجميع العراقيين وان أي محاولة لضمها لاقليم كردستان هي محاولة لتقسيم العراق."

من جانبه بين **ارشد الصالحي النائب عن القائمة العراقية** خلال اللقاء الذي حضره عدد من اعضاء الجبهة التركمانية ان "التركمان تخلوا عن الكثير من المكاسب السياسية من اجل ان يبقى العراق موحدا وان التركمان لديهم تحالف ستراتيجي وسياسي مع العرب".

نائب عن دولة القانون : جميع الوزارات فشلت و المركزية أطاحت بمحافظ البصرة السابق و تكبيل الحالي

البينة الجديدة٢٤-/٧/٢٠١١

رأى النائب عن دولة القانون **جواد البزوني** ان اهالي محافظة البصرة اصبحوا مقتنعين تماما بفكرة اعلان محافظتهم اقليما.وقال للبينة الجديدة «: ان هذه القناعة تأتي بسبب فشل جميع الوزارات في ايجاد الحلول للمشاكل الخدمية والاقتصادية التي تعاني منها محافظة البصرة بسبب الروتين والبيروقراطية في صرف الاموال والتعاقد . واضاف **النائب عن البصرة** : ان المركزية ادت الى الاطاحة بالمحافظ السابق ، ولا يزال المحافظ الحالي يعاني منها وخصوصا مع عدم انجاز المشاريع. وتابع : ان تحسين الخدمات والنهوض بمحافظة البصرة هو من خلال اقامة الاقليم لاستغلال اموال المحافظة وعدم هدرها والاعتماد على انفسنا بتحسين الطاقة الكهربائية وتشغيل المصانع ومنها الحديد والصلب والبتروكيمياويات والورق وتوفير الخدمات والقضاء على البطالة .

يذكر أن إئتلاف دولة القانون يسيطر على مجلس محافظة البصرة و ما ذكره النائب البزوني يأتي في سياق التوتر الداخلي بين قائمة دولة القانون في المحافظة و المركز ، و يبين مدى فشل حكومتي المركز و المحافظة في توفير أبسط إمكانيات الحياة الكريمة للمواطن العراقي وهو إعتراف جدير بالإهتمام.

يضاف الى ذلك أن محافظة البصرة ليست الوحيدة في شكواها من المركزية المقيتة و فشل المركز في توفير الخدمات و هناك مطالبات من عدة محافظات عراقية في الجنوب و الوسط و الغرب ينادون بضرورة إيجاد حلول ناجعة لهذه المشكلة.

عبد اللطيف : من شتمونا وخونونا في السابق هم انفسهم يطالبون بالاقاليم اليوم

٢٠١١/٧/٢٤

ابدى عضو التحالف الوطني القاضي **وائل عبد اللطيف** استغرابه من ان من يطالب بتشكيل الاقاليم اليوم كانوا في السابق يشتموننا ويخونونا لمطالبتنا بتشكيل الاقاليم .وقال لوكالة كل العراق[اين] ان"**من شتمنا وخونونا في السابق هو نفسه من يطالب بتشكيل الاقاليم اليوم** ، اذ ان هناك ارادة جماهيرية ووعي شعبي تدعو الى اقامة الاقاليم بعد معاناة اكثر من ٨ سنوات من المركزية وهيمنتها على التخصيصات والصلاحيات."واضاف " **لمسنا من ابناء محافظة الانبار تجاوبا لمفهوم الاقاليم بسرعة** رغم رفض قادتهم السياسيين لها سابقا ، كما ان بعض القوى والشخصيات السياسية **بذلت مجهودا في الجنوب لايصال فوائد تشكيل الاقاليم الى المحافظات الجنوبية** بشكل خاص لكن نرى ان محافظات الوسط والغرب هي من رات في هذا النظام انقاذا لمحافظاتهم وخلاصنا من وضع متردي ألم بالبلاد منذ التغيير الى اليوم." واشار الى انه لا يحق للحكومة رفض هذه المطالبات اذ ان هنالك خيارات لمجلس المحافظات للجوء الى المحكمة الاتحادية.

طبول الحرب تدق النجيفي :

سنحارب من يسعى لتقسيم العراق وحدود نينوى امر مقدس

البينة/ بغداد –٢٠١١/٧/٢٥

شدد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي على **محاربة كل من يسعى لتقسيم العراق.** ودعا النجيفي لدى أستقباله وفداً يمثل عشائر غرب وجنوب الموصل الى نبذ الأزدواجية في العمل الأداري وأتباع سياسة **تفضيل البعض على البعض الآخر** من خلال سياسات خاطئة مكنت أناساً **غير مؤهلين لتولي مناصب مهمة** في الدولة العراقية. وفي معرض رده على مطالب وفد القبائل شدد على أن يتعامل المسؤول مع أبناء الشعب **كأب يعمل**

على حماية مصالحهم بشكل عادل لأن العراقي لا يقبل التمييز مؤكداً على ضرورة تطبيق مفردات الدستور في توزيع ثروات البلاد.. وعدَّ النجيفي حدود محافظة نينوى أمراً مقدساً وأنه لن يسمح بأقتطاع أي جزء منها وان هناك مفاوضات مثمرة في هذا المجال ولأعادة الوضع الطبيعي للمحافظة جغرافياً بما يضمن حقوق كل القوميات والطوائف والديانات التي تتكون منها المحافظة. وفي معرض رد النجيفي على ما أصاب أبناء المحافظة بسبب قانون(المساءلة والعدالة) قال أنه وبسبب **تعنت بعض الأطراف السياسية** في تطبيق الشراكة الحقيقية والتوازن فقد تعثرت خطط أصلاح القانون حيث لم يجر الألتزام بما تم الأتفاق عليه من تشكيل هيئة جديدة للمساءلة والعدالة لتستمر الممارسات الخاطئة. وأكد النجيفي أهمية مراجعة موضوع الشراكة في أدارة البلاد وضرورة تثبيت أسس العدالة والتراضي بين الأطراف و أهمية تطبيق ما جاء في الدستور بخصوص الأدارة اللامركزية في أدارة البلاد وأن مطالبة المحافظات بتشكيل الأقاليم أنما هو أنعكاس لما يشعر به أبناء المحافظات من غمط لحقوقهم.

محافظ الحلة يكشف عن امكانية اعلان اقليم جديد يضم محافظة[بابل وكربلاء وواسط]

[بغداد–أين] ٢٠١١/٧/٢٨:

كشف محافظ الحلة **محمد المسعودي** عن وجود ارهاصات عديدة تدور داخل مجلس محافظة بابل للاعلان عن [بابل وكربلاء وواسط] كأقليم مستقل بقراراته وصلاحياته كأقليم كردستان.

وقال المسعودي في تصريح لوكالة كل العراق [أين] اليوم الاربعاء انه نتيجة للكبت الموجود في صلاحيات الحكومة بدأت الحكومات المحلية في المحافظات المذكورة دراسة ومناقشة كيفية الاعلان عن اقليم جديد يشبه اقليم كردستان".واضاف نحن "من اجل خدمة جماهيرنا في المحافظات التي دائما ما تضعنا في زوايا حرجة اضطررنا الى اتخاذ قرار جريء بمنح الشركات حق الاستثمار دون الرجوع الى الحكومة المركزية ".

الانبار تشترط العفو عن سلطان هاشم وحسين رشيد والغاء الاجتثاث واعادة ضباط الجيش

البينة/ الانبار: حصلت الوكالات الاخبارية على **مطالب محافظة الانبار** التي تقدموا بها الى رئيس الجمهورية جلال الطالباني خلال لقائهم به الاسبوع الماضي. وهي:

١- العمل على استخدام صلاحياتكم **لإلغاء حكم الإعدام** بحق الضباط كل من (الفريق أول ركن سلطان هاشم والفريق الركن حسين رشيد) كونهم ضباطاً قاموا بواجبهم العسكري بمهنية العسكرية لتنفيذ الأوامر و لم يكونوا أصحاب القرار.

٢- يكون قاطع العمليات ضمن الحدود الإدارية لكل محافظة **وعدم تدخل قيادات العمليات** للمحافظات الأخرى ضمن قاطع المحافظة وعدم التجاوز على الحدود الإدارية للمحافظة.

٣- اخذ رأي المحافظة في الاتفاق مع **شركة كوكاز المستثمرة لحقل عكاز الغازي** وعدم تهميش دور مجلس المحافظة واحترام قراراته وعدم تجاوزها كونه الحكومة المحلية في المحافظة وهو أول من يهتم بالمشاريع الإستراتيجية وثروات المحافظة والالتزام بقرارات الحكومة المحلية بهذا الشأن بما فيه مصلحة اقتصادية وطنية عليا للبلد والمحافظة.

٤- الالتزام **بالتوزيع العادل للثروات** والموازنة وحسب النسبة السكانية . وتعويض محافظة الأنبار عن مبالغها التي استقطعت من الموازنة الاستثمارية وموازنة تنمية الأقاليم .

٥-نقل **قائد عمليات الأنبار** واستبداله بقائد آخر وإلغاء العمليات كونها غير دستورية.

٦- إعطاء حصة المحافظة من **التعيينات خصوصا في الكلية العسكرية** وكلية الشرطة وكلية الأركان وسد نقص التعيينات في قطاع التربية والصحة والمجاري والبلديات .

٧- تثبيت **الرتب الفخرية** وإعادة الضباط للخدمة في الجيش والشرطة **وإلغاء قانون الاجتثاث** . ٨- تسليم **القصور الرئاسية** من قيادة عمليات الأنبار إلى إدارة المحافظة كون المحافظة تفتقر إلى دور الضيافة أو القصور الترفيهية .

٩-عدم **اعتماد المخبر السري** والدعاوى الكيدية في إلقاء القبض على المواطنين والكف عن ممارسات القوات الأمنية من خارج المحافظة أو الفوج الإقليمي بالتجاوز على المواطنين وان يراعى الاختصاص المكاني وفق ما ينص عليه القانون والدستور .

١٠- إعادة النظر **بالتعيينات** لإدارة المنافذ الحدودية ومشاركة الحكومة المحلية بتعيين الضباط من أبناء المحافظة أسوة بالمحافظات والمنافذ الأخرى .

١١- تقديم **الدعم لمديرية شرطة الأنبار** والأجهزة الأمنية المحلية وتنفيذ ما وعدت به اللجان المشكلة لهذا الغرض بتوجيه دولة رئيس مجلس الوزراء.

١٢- إعطاء **الصلاحيات للحكومات المحلية** في ملف البطاقة التموينية وخدمات الكهرباء .

١٣-تعويض المحافظة عن **أموالها وموازناتها** المستقطعة للأعوام ماقبل ٢٠١١ كون المحافظة عانت كثيرا من الإرهاب .

١٤- المساعدة في إنشاء **مطار الحبانية** المدني لما فيه خدمة للمحافظة .

١٥- عمل **مصفى نفطي** للمحافظة للحاجة الماسة لخدماته.

هذا وقد هدد عدد من شيوخ عشائر ومسؤولين محليين في الانبار باعلان المحافظة اقليما في حال عدم تنفيذ المطالب.

نائب عن دولة القانون : اعلان إقليم البصرة لايحتاج موافقة رئيس الوزراء

٢٠١١/٧/٢٧

أكد عضو دولة القانون والنائب عن/التحالف الوطني/ **جواد البزوني** على انشاء اقليم في محافظة البصرة حتى لو رفضت الحكومة،وقال أننا لانحتاج إلى موافقة رئيس الوزراء.

واوضح البزوني في تصريح صحفي اليوم الاربعاء:" أن الاقاليم هي حق دستوري ولايستطيع احد أن يمنع أية محافظة أو عدة محافظات من تشكيل اقليم"، معللاً طلب المحافظات بإنشاء الاقاليم هو **لقلة المشاريع وتأخر في تطويرها** . وبين : ان"إنشاء الاقاليم سيحل المشاكل بين الحكومة المركزية والمحلية". وأشار إلى أن محافظة البصرة إستطاعت أن تجمع تواقيع اغلبية أعضاء مجلسها لذلك المفروض من رئيس الوزراء، يحول الطلب إلى المفوضية ليتم تشكيل الاقليم.

وتابع أن في حالة رفضت الحكومة هذا المطلب، **فسنقوم بتشكيل الاقليم من دون موافقة الحكومة**، لأننا لا نحتاج إلى موافقة رئيس الوزراء حسب الدستور.

وكان البزوني قد كشف أن **أغلب المحافظات العراقية** تطالب بأنشاء اقليم خاص بها، مشيرا إلى أن الاقاليم هي الحل الأمثل لحل المشاكل.

وقال البزوني في تصريح سابق:" أن كثير من المحافظات تطالب بإقامة إقاليم بسبب وجود المركزية المقيتة والتي تعطل كثير من المشاريع في المحافظات، إضافة إلى الشعور بالأقصاء والتهميش في بعض المحافظات وعدم مشاركتها بالقرار السياسي"، مؤكدا ان محافظة البصرة قدمت طالبا لرئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس مجلس النواب أسامه النجيفي بأنشاء إقليم ، وتنتظر الرد. واوضح أن إنشاء الإقاليم هي الحل الأمثل لحل مشاكل العراق، مشيرا إلى أن **إقليم كردستان سوف يكون مثالاً للإقاليم**.

اجماع على فيدرالية البصرة وخلاف على التوقيت والآلية

الثلاثاء ٠٢-٠٨-٢٠١١

جريدة صوت البصرة: تجددت مرة أخرى **دعوات إقامة الفدرالية في البصرة**، ٥٥٠ كم جنوب العاصمة بغداد، و رفع أكثر من نحو نصف أعضاء مجلس المحافظة طلبا إلى رئيس الوزراء بالإيعاز إلى المفوضية لإطلاق استفتاء بهذا الخصوص، وفي الوقت الذي يرى فيه بعض الطيف السياسي أن التوقيت غير ملائم، وان خروج القوات الاميركية هو الاهم، يرى البعض ضرورة تحديد الأولويات وشكل الفدرالية المطلوب إقامتها،

وقال النائب جواد البزوني، وهو من المتحمسين لهذا المشروع، في تصريح لوكالة "اصوات العراق"، انه "من خلال متابعتنا للوضع في البصرة، أردنا أو لم نرد فإن الإقليم هو الحل الأمثل، فان إقامة الإقليم تخرج البصرة من دائرة مشاكل التطوير والإعمار والمركزية فضلا عن تحقيق مكاسب أخرى."وتابع قائلا "نعتقد أن إقامة الإقليم هو حل لكل المشاكل وخصوصا الخدمات والمشاريع التي تعاني منها البصرة وجوهرها قلة الصلاحيات وقوة المركزية، ولا يمكن أن تصل البصرة إلى ما تسعى إليه من نمو وتطور وازدهار، إلا بالسير في هذا الطريق."

وعن فشل تجربة الإقليم التي خاضها الوزير النائب وائل عبد اللطيف قال ان " تجربة الإقليم السابقة لم تفشل بل الآلية هي التي فشلت، فقد كانت الآلية خاطئة، وان هناك طريقين لخوض هذه التجربة"، مبينا أن الطريق الأول هو "التصويت في مجلس المحافظة بنسبة النصف +١ ومن ثم ترفع الى مجلس الوزراء وهو ما حصل هذه المرة، فبعد موافقة رئيس الوزراء سيطلب من المفوضية إجراء

استفتاء او تصويت، وستكون نسبة ١٠% كافية لإعلان اقليم البصرة."

وتابع "أما الطريقة الثانية وهي الطريقة التي فشل فيها عبد اللطيف هو التوجه إلى السكان للتصويت وهي التي كانت الطريق الثاني الذي تجنبناه، غالبية السكان لا يتجشمون العناء كثيرا."

من جانبه قال النائب عدي عواد "لا يمكن الدعوة لإقليم الجنوب بوجود الاحتلال، فهو يعني بوجوده تقسيم العراق الى دويلات وكانتونات طائفية."وأوضح "لكن بعد خروج الاحتلال إذا طالب الشعب بفدراليات أو أقاليم، فنحن لا نقف ضد ذلك، وسنعمل على تلبية إرادة الشعب بكل تأكيد."

فيما يرى عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون بهاء جمال الدين أن "تشكيل الأقاليم قضية اقرها الدستور سواء بفدراليات الأقاليم أو المحافظات ولا خلاف على ذلك."واستدرك قائلا "لكن القضية الثانية فيها خلاف فيجب أن نبدأ اولا باللامركزية، فالمحافظات تعاني من سطوة وسيطرة المركز وذلك بعدم حصولها على الصلاحيات التي اقرها قانون المحافظات، لذلك يجب أن نبدأ بالبناء والتطوير وإطلاق أيدي مجالس المحافظات في ممارسة صلاحياتها المنصوص عليها."وختم جمال الدين "نحن مع الدستور، وفق الآليات المرسومة سواء في استفتاء شعبي او ثلث أعضاء مجلس المحافظة وهو لا يعني انفصالا او تقسيما."

من ناحيته قال رئيس مجلس محافظة البصرة **جبار أمين اللطيف** الذي استقال من قائمته، ائتلاف دولة القانون وحزبه **حزب الدعوة تنظيم العراق** "قبل أسبوعين أرسلنا طلبنا المقدم إلى مجلس الوزراء **بتفعيل إقليم الجنوب، فالفدرالية** حق دستوري ونحن سائرون في هذا الاتجاه، فأكثر من نصف مجلس المحافظة مع القرار، وعلى رئاسة الوزراء الإيعاز للمفوضية بتنظيم استفتاء."

وأشار إلى أن "المناصرين لهذا المشروع هم المستقلون في قائمة ائتلاف دولة القانون بالإضافة إلى حزب الفضيلة وبعض الأعضاء من حزب الدعوة تنظيم العراق."

فيما قال رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة البصرة **مصطفى عطيه وهو من حزب الدعوة** تنظيم العراق "لا اعتقد ان هذا المشروع سيكتب له النجاح لان هناك تجاذبات سياسية، وهناك أطراف رافضة نهائيا وأخرى تدعو إلى إقليم الجنوب، وثالثة تدعو إلى اقليم المحافظة الواحدة وغيرها."وتابع

"يفترض في الفدرالية ان تكون هناك اتفاقات كاملة بين جميع الأطراف، وجهات عليا لها الكلمة الفصل وفي **مقدمتها المرجعية الدينية**."

في غضون ذلك، قال **نزار الجابري** النائب الأول لمحافظ البصرة، إن وزارتي التخطيط والمالية أصبحتا "عائقا" أمام تنفيذ مشاريع الإعمار والتطوير في البصرة التي أعدت من قبل حكومتها المحلية، مشيرا إلى أن المحافظة تمتلك اكبر ميزانية تؤهلها لإقامة أكثر المشاريع بين المحافظات العراقية.

وأوضح الجابري أن "وزارتي التخطيط والمالية أصبحتا من اكبر المعوقات بوجه مشاريع الاعمار والتطوير في البصرة التي تمتلك مشاريع إستراتيجية وموازنة كبيرة، والتي تتأخر في انطلاقتها كثيرا بسبب انتظار مصادقة وزارة التخطيط، وبعد ذلك تنتظر أيضا في انتظار إطلاق الاموال من وزارة المالية التي يصادق عليها مجلس الوزراء بداية العام وتصل في منتصفه."وأضاف أن في البصرة "تنمية شاملة وتطورا كبيرا ومستقبلا واعدا، وكل هذه تعيقها الإجراءات الروتينية من قبل الوزارات والمركز، وهي تحتاج الى إجراءات استثنائية وآليات واضحة للمصادقة على المشاريع وصرف الأموال."وذكر أن "ميزانية البصرة من تنمية الاقاليم والميزانية الاستثمارية هي ١١٠٣٠ مليار دينار لم تتسلم منها لحد الان سوى ٢٧٢ مليار دينار، اما الميزانية الاضافية (البترودولار) فمن مجموع ٨٠٠ مليار دينار من ميزانية ٢٠١٠ لم نتسلم سوى ٢٦٥ مليار دينار، ونحن قد تعاقدنا على مشاريع مهمة واستراتيجية لا تقبل التأجيل". وتساءل الجابري "كيف تستطيع المحافظة القيام بواجباتها في ظل هذه المعرقلات..؟"

وتابع الجابري "كما ان هناك قانونا برقم ٨٤ لسنة ١٩٨٥ شرع لحماية الثروة الهدروكاربونية وبموجبه وضعت وزارة النفط اغلب اراضي البصرة تحت تصرفها، **وبذلك حرمت البصرة واقضيتها وبلدياتها من امكانية اقامة المشاريع**"، مشيرا الى أن "دولة مانحة هي اليابان ارادت بناء مستشفى شمالي المحافظة، واستغرقت الحصول على الموافقة سنوات، بعدها سحبت اليابان منحتها."وطالب الجابري "بإلغاء مثل هذا القانون ومنح الحكومة المحلية بالبصرة الفرصة بتنفيذ مشاريعها، عبر **تخفيف قبضة الوزارات والمركز** ووضع آليات جديدة واضحة ومرنة تتفق ووضع البصرة الاقتصادي وموقعها الاستراتيجي ."

البصرة تطالب للمرة الثالثة بتحويلها إقليماً

السبت ٠٦-٠٨-٢٠١١

جريدة صوت البصرة - الحياة: رفع أكثر من نصف أعضاء مجلس محافظة البصرة **للمرة الثالثة** طلباً إلى رئيس الوزراء نوري المالكي بالإيعاز بإجراء استفتاء لإعلان المدينة ومنطقتها اقليماً خاصاً، فيما شكك اعضاء آخرون في المجلس في **امكان الاستجابة** للطلب بسبب التجاذبات السياسية.

وقال رئيس مجلس محافظة البصرة **جبار أمين** إن المجلس «ارسل اخيراً طلباً جديداً إلى مجلس الوزراء بتفعيل الاجراءات القانونية للتحول الى إقليم البصرة». وأضاف: «الفيديرالية حق دستوري ونحن سائرون في هذا الاتجاه، وأكثر من نصف مجلس المحافظة مع هذا القرار، وعلى رئاسة الوزراء الإيعاز بتنظيم استفتاء». وزاد أن «المناصرين للمشروع هم المستقلون في قائمة ائتلاف دولة القانون إضافة إلى حزب الفضيلة وبعض الأعضاء من حزب الدعوة - تنظيم العراق.«

وقال رئيس لجنة الإعمار في المجلس **مصطفى عطيه** وهو من «حزب الدعوة - تنظيم العراق» ان «مشروع الاقليم لن يكتب له النجاح لأن هناك تجاذبات سياسية، وهناك أطراف ترفضه بشكل قاطع وأخرى تدعو إلى إقليم الجنوب (يضم محافظات البصرة وذي قار وميسان) ، وثالثة تدعو إلى اقليم الوسط والجنوب». وتابع »يفترض في الفيديرالية ان تتأسس على اتفاقات كاملة بين جميع الأطراف، وجهات عليا لها الكلمة الفصل وفي مقدمها **المرجعية الدينية**.« وقال النائب عن «تيار الصدر» عدي عواد انه «لا يمكن الدعوة لإقليم الجنوب مع وجود الاحتلال الذي يحاول تقسيم العراق الى دويلات وكانتونات طائفية .« وتابع «لكن بعد خروج الاحتلال إذا طالب الشعب بفيديراليات أو أقاليم، فنحن لن نقف ضد ذلك، وسنعمل على تلبية إرادة الشعب بكل تأكيد.«

وفي الاتجاه نفسه رأى عضو البرلمان عن «ائتلاف دولة القانون» **بهاء جمال الدين** أنه «يجب اولاً أن نبدأ باللامركزية، فالمحافظات تعاني من سطوة وسيطرة المركز وعدم حصولها على الصلاحيات التي اقرها قانون المحافظات، لذلك يجب أن نبدأ بالبناء والتطوير وإطلاق أيدي مجالس

المحافظات في ممارسة صلاحياتها المنصوص عليها.«

أما صاحب التجربة الوحيدة لإنشاء إقليم البصرة العام ٢٠٠٩ النائب السابق **وائل عبد اللطيف** فيؤكد إن «تجربة الإقليم السابقة لم تفشل بل الآلية هي التي فشلت، فقد كانت آلية خاطئة». ويؤكد المدافعون عن اقليم البصرة ان المدينة تعاني من صعوبة النهوض بواقعها الاقتصادي بسبب هيمنة حكومة بغداد على القرار الاداري والاقتصادي إضافة الى امساكها بالملفين السياسي والامني، ويؤكد النائب الأول لمحافظ البصرة **نزار الجابري** إن «موازنة البصرة من تنمية الاقاليم والموازنة الاستثمارية هي ١١٠٣٠ بليون دينار ولم تتسلم منها الى الآن سوى ٢٧٢ بليون دينار، اما الموازنة الاضافية (البترو دولار) فمن اصل ٨٠٠ بليون دينار من موازنة ٢٠١٠ لم نتسلم سوى ٢٦٥ بليون دينار». وكان قانون اقره البرلمان منح محافظة البصرة دولارين عن كل برميل يصدر من نفطها، وهو المشروع الذي سمي «بترو دولار .«

الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكردستاني يروج لحملة جمع تواقيع لأنشاء دولة كردية منفصلة عن العراق

واخ – بغداد ٢٠١١/٨/٨ : نشر الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكردستاني خبرا مفاده اطلاق الموقع الرسمي للحكومة البريطانية حملة لجمع تواقيع لأنشاء دولة كردية مركزها اقليم كردستان العراق ونشر الموقع الرسمي لحزب رئيس الجمهورية نص والية وطريقة التوقيع في الحملة ووضع رابطا لذلك وصورة لدولة الاكراد الجديدة ونقل الموقع :" أطلق الموقع الرسمي للحكومة البريطانية حملة لجمع التواقيع حول تأييد انشاء دولة كوردية.

وجاء في رابط الحملة للموقع الحكومي البريطاني "بدأ الموقع الرسمي للحكومة البريطانية بحملة لجمع التواقيع حول انشاء دولة كردية، والحملة تتطلب جمع ١٠٠ ألف توقيع"

الحكومة البريطانية تنفي جمعها تواقيع لدعم تأسيس دولة كردية

اربيل٧آب/أغسطس(آكانيوز)– نفت القنصلية البريطانية في اقليم كردستان، أنباء نشرتها بعض وسائل الاعلام، تحدثت عن

اعلان الحكومة البريطانية حملة لجمع التواقيع من أجل تأسيس دولة كردية، وقالت ان **هذه الأنباء لا أساس لها من الصحة**، بحسب بيان أصدرته القنصلية البريطانية.

يذكر انه في الرابع من الشهر (آب/أغسطس) الجاري، أدخل مواطن يدعى "هَريم كريم" مقترحاً الى الموقع الرسمي للحكومة البريطانية (Her Majesty's Government)، بهدف دعم فكرة تأسيس دولة مستقلة للكرد، وتضمن بحثاً مفصلا عن أوضاع الشعب الكردي في منطقة الشرق الأوسط.وجاء في البيان الذي تلقت وكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) نسخة منه، ان "الأنباء استندت الى الموقع الالكتروني للحكومة البريطانية"، مضيفاً ان "الموقع يسمح لأفراد المجتمع باجراء الاستفتاءات وطرح الاقتراحات حول احد الجوانب الخاصة بالسياسة وإلاء الاهتمام بها".

وأشار البيان الى ان "الاعلان عن هذه الحملة من أجل جمع التواقيع، قام به أناس عاديون وليس الحكومة البريطانية، وهذا يدل على ان افراد المجتمع يرغبون في ان تدعم الحكومة البريطانية تأسيس دولة كردية، ولكن بمجرد نشر هذا الاستفتاء على هذا الموقع، لا يعني ان هذا جزءاً من سياسة الحكومة البريطانية"، مشيراً الى ان "الحكومة البريطانية تدعم جميع حقوق اقليم كردستان، الشبه المستقل في العراق، في إطار العراق الفدرالي الموحد".

يشار الى ان حملة جمع التواقيع لمساندة هذا المقترح، ستستمر لغاية الرابع من آب/أغسطس ٢٠١٢، **ويحق للمواطنين البريطانيين جمع ١٠٠ الف توقيع لكي يتم بحثه داخل مجلس العموم البريطاني**.ولحد الآن وصل عدد التواقيع المؤيدة لهذا المقترح الى **الف و ٢٤ شخصاً**.

وفيما يلي نص المقترح: "يعتبر تأسيس دولة مستقلة للكرد، أحد المواضيع المعقدة في الشرق الأوسط، منذ انهيار الامبراطورية العثمانية، لكن هذه النظرة السياسية تغيرت بشكل جذري عقب التحرير في عام ٢٠٠٣ من قبل قوات التحالف". "فايران تغلي ببطئ من الناحية العسكرية، أي ان المخاوف منها ضئيلة، وسوريا تسير نحو السقوط، وبناء على ذلك، **نطالب الحكومة البريطانية بدعم آمال القومية الكردية في تأسيس دولة مستقلة**".

يذكر ان حملة جمع التواقيع لمساندة هذا المطلب ستستمر **لغاية الرابع من آب/أغسطس ٢٠١٢**، ويحق للمواطنين

البريطانيين **جمع ١٠٠ الف** توقيع لكي يتم بحثه داخل **مجلس العموم البريطاني**.

المالكي: الفدرالية لا يمكن تحقيقها بالعراق والواقع الحالي لا يسمح بذلك

السومرية نيوز/ بغداد ٢٠١١/٨/١٣: أكد رئيس الوزراء نوري المالكي، الجمعة، أن الفدرالية لا يمكن تحقيقها في العراق، فيما كشف عن وجود طرح لتشكيل فدراليتين في محافظة الأنبار. وقال المالكي في حديث لفضائية "السومرية"، إن "الفدرالية موجودة دستوريا ولا يوجد اعتراض عليها"، مستدركا أن "القضية ليست قناعات شخصية وإنما التزامات دستورية، والذين كانوا يطرحون الفدرالية كانت في نظرهم صورة أن الأوضاع طبيعية ويمكن إقامتها بهدوء بعيدا عن التشنجات والتوترات".

وأضاف المالكي أنه "مطمئن أن الفدرالية لن تتحقق **لأنها ستجر إلى مشاكل**"، مشيرا إلى أن "هناك جوانبا ابتزازية، وإثارة ووهم، وهناك من يعتقد أنه إذا أصبحت فدرالية تفرش له الأرض بالورود و لم يحب الحسابات الداخلية أو التنمية". وكشف المالكي أن "أبناء المناطق التي تطرح الفدرالية هم ضدها وبمساحات واسعة"، مضيفا أنه "بمجرد الحديث عنها بدأت العملية بشكلها الحقيقي، وإذا بها **تنازعية وتهديد بالسلاح بين المكونات**"، كاشفا عن "طرح فدراليتين في محافظة الأنبار فدرالية القائم وهيت، وفدرالية الفلوجة والرمادي".

وأشار المالكي إلى أن "الواقع الحالي الموجود **لا يمكن أن تؤسس فيه فدرالية**"، مؤكدا أن "من طرح هذه المسألة رأى أن الوضع الحالي في هذه المناطق ربما غير مؤهل وهو ليس رفضا لها"، داعيا إلى "دراسة آثار الفدرالية وليس دراستها من الناحية القانونية".

وأكد رئيس الوزراء نوري المالكي في السابع من تموز الماضي، أن الدستور العراقي ربما تضمن تشكيل أقاليم، ولكن بأصولها وضوابطها وثوابتها، **ولم يتضمن فكرة الانفصال وإشاعة أجواء تقسيم العراق**، داعيا المطالبين بتشكيل الأقاليم والفدراليات أو انفصال، بالقول "ارحموا الشعب العراقي وارحموا العراق ووحدته، لأنه لو حصل هذا لاقتتل الناس **ولسالت الدماء إلى الركاب**".

فيما أعرب رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني، في (٩ تموز الماضي)، **عن استغرابها من تصريحات رئيس الوزراء العراقي**، مؤكدة أن تشكيل الأقاليم في

العراق يعزز الوحدة الوطنية وحق أقره الدستور العراقي وليس العكس.

ويختص القانون رقم ١٣ الذي شرعه مجلس النواب سنة ٢٠٠٨، بتحديد الآليات والإجراءات التنفيذية التي يجب إتباعها عند محاولة تشكيل أي إقليم، وتنص الفقرة باء من المادة الثالثة من القانون، على أن "مجلس الوزراء يكلف المفوضية العليا للانتخابات خلال مدة لا تتجاوز ١٥ يوماً من تقديم الطلب باتخاذ إجراءات الاستفتاء ضمن الإقليم المراد تكوينه"، وبعد ذلك تقوم المفوضية بتنفيذ الاستفتاء خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من موعد تكليفها من قبل مجلس الوزراء.

نائب عن دولة القانون يدعو المالكي الى احالة طلب محافظة البصرة بتشكيل أقليم الى مفوضية الانتخابات

[بغداد–أين] الأحد، ١٤ آب/أغسطس ٢٠١١

دعا النائب عن دولة القانون **جواد البزوني** رئيس الوزراء نوري المالكي الى "احالة طلب مجلس محافظة البصرة الى المفوضية العليا المستقلة الانتخابات، لاتخاذ الاجراءات اللازمة بتحويل المحافظة الى اقليم". وقال البزوني في مؤتمر صحفي عقده في مبنى مجلس النواب حضره مراسل وكالة كل العراق[أين] اليوم ان "النظام الاتحادي في جمهورية العراق يتكون من عاصمة واقاليم ومحافظات لا مركزية حسب المادة ١١٦ من الدستور، كما يحق لكل محافظة تشكيل اقليم فيها بناء على طلب بالاستفتاء عليه مقدم من ثلثي اعضاء مجلس المحافظة التي تروم تشكيل اقليم فيها بحسب المادة ١١٧ من الدستور ".واضاف ان " **الهدف من تشكيل الاقاليم هو قطع الطريق على عودة الدكتاتورية** ،والاقاليم مطلب وطني وخيار العقلاء وان ٤٠% من سكان العالم يعيشون في ظل هذا النظام"، مشيرا الى ان "اكثر المشاكل التي يعاني منها العالم كالحروب والحرمان تحدث في الدول التي لا تعمل بنظام الاقاليم".واوضح ان "اهل البصرة لا يطالبون بالاقليم لذاته ولا لمصلحة ضيقة وانما لقناعة ترسخت بان المشاكل الكبيرة التي تعاني منها المحافظة، والتي تعذر حلها طيلة السنوات الماضية".وتسائل البزوني عن " السبب في عدم احالة طلب مجلس محافظة البصرة الى مفوضية الانتخابات رغم مرور أشهر على تقديم هذا الطلب "، داعيا رئيس الجمهورية

جلال الطالباني الى ان يراعى هذا الحق الدستوري".

يذكر ان المطالبات بتشكيل الاقاليم تزايدت مؤخرا بعد تصريحات رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي اثناء زيارته للولايات المتحدة الداعية الى تشكيل اقليم للعرب السنة".

كما أنّ الدستور العراقي أقر مبدأ الفيدرالية كنظام حكم في العراق حيث تنص المادة [١١٣] من الدستور على أن يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية. كما يضمن الدستور حق كل محافظة أو أكثر لتكوين أقليم بناءاً على طلب الاستفتاء عليه وفقاً للشروط التي ذكرتها المادة [١١٦] من الدستور وهي طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الأقليم ، وطلب من عشر الناخبين من كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الأقليم.

وتعد الفيدرالية نوعاً من أنواع الحكم حيث تقسم السلطة في البلد الى حكومة مركزية وأقاليم يعتمد كل منهما على الآخر وتتمتع فيه الأقاليم بشيء من الخصوصية في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتتوزع فيه الصلاحيات بين الأقاليم والحكومة المركزية .والمبدأ الأساسي في النظام الفيدرالي هو أنّ الصلاحيات والسلطات في الدولة الفيدرالية تتركز في أيدي الأقاليم.

يذكر أنّ" كثيراً من الدول تحكم بنظام فيدرالي وأشهر هذه الدول هي **الولايات المتحدة الأمريكية وعلى المستوى الأقليمي هي الإمارات العربية المتحدة**/.

عالية نصيف : القائمة العراقية تدار من قبل تجار وسماسرة في العاصمة الاردنية

التاريخ : الثلاثاء ٢٣-٠٨-٢٠١١

وصفت نائبة عن الكتلة العراقية البيضاء القائمة العراقية **بالطائفية** بعد انسحاب عدد من نوابها " مؤكدة ان " **تمويلها اقليمي** وتدار من قبل تجار في احدى الدول المجاورة للعراق .وقالت النائبة عالية نصيف لوكالة كل العراق ان " القائمة العراقية **اصبحت ذات طابع طائفي** بعد الانسحابات الأخيرة التي شهدتها من قبل طائفة معينة بسبب اقتناعهم بانها تدار من قبل رجال ظل في القائمة وليس عن طريق التفاهمات والاتفاقات المشتركة بين الاحزاب المنضوية فيها ."

واضافت ان " العراقية مولت مشروعها من دول خارجية والتي بدأت تملي عليها تنفيذ بعض البرامج مثل **دعوات الانفصال** الذي تم بدفع اقليمي واضح وكان مخالفا تماما مع مشروع وبرنامج العراقية الانتخابي بسعيها الى الحفاظ على وحدة الصف العراقي أرضاً وشعباً"

وتابعت ان " القائمة العراقية تدار من قبل **تجار وسماسرة في العاصمة الاردنية عمان** الذين يجتمعون بقادة القائمة ويقررون ماذا يريدون او يفعلون ومن ثم يتم نقل تلك القرارات والتوصيات الى العاصمة بغداد.

واشارت نصيف الى ان " انسحاب اغلب اعضاء العراقية البيضاء من العراقية الام والذين هم كانوا من مؤسسي الاخيرة جاءت لهذه الاسباب واسباب اخرى من بينها التهميش والاقصاء وتفرد قادتها بالقرارات السياسية "لافتة الى ان " العراقية البيضاء وهي كتلة برلمانية معارضة لاتعمل باجندة خارجية باتت محوراً لاستقطاب الرافضين للتفرد بالسلطة والتهميش الذي يمارسه قادة الكتل السياسية سواء في داخل مجلس النواب او داخل اجتماعات الكتل ."

يذكر ان القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي شهدت خلال الاسابيع الماضية انسحاب عدد من نواب القائمة هم محمد الدعمي وزهير الاعرجي وامنة السعدي وعضو القائمة رضوان الكليدار والاعلان عن انضمامهم الى الكتلة العراقية البيضاء .

.

يشار الى أنّ ثمانية من نواب القائمة العراقية أعلنوا في آذار الماضي انسحابهم من القائمة العراقية وحركة الوفاق وتشكيل الكتلة العراقية البيضاء بزعامة **حسن العلوي** فيما أنيطت رئاسة الكتلة سياسياً لوزير الدولة لشؤون العشائر **جمال البطيخ** .

برلماني في دولة القانون : ليس من حق رئيس الوزراء نوري المالكي أن يرفض أو يوافق على أنشاء الأقاليم وسوف نلجأ الى شكوى ضده

لانعمل على إسقاط الحكومة ولانسكت على فشلها لذلك نريد أنشاء الإقاليم

أحمد الساعدي / شط العرب ٢٠١١/٩/٣

عدّ عضو دولة القانون والنائب عن /التحالف الوطني/ **جواد البزوني** إنشاء الإقاليم هو إنقاذ الحكومة من السقوط، ونصح البزوني رئيس الوزراء نوري المالكي بعدم عرقلة انشاء اقاليم، كون الممانعة قد تكون الجزء الاكبر باسقاط حكومته.وقال البزوني في تصريح

نقلته وكالة الاخبارية اليوم السبت:" ليس من حق رئيس الوزراء نوري المالكي أن يرفض أو يوافق على أنشاء الأقاليم لأن هذه قضية دستورية ويجب على الجميع أن يحترم الدستور."وأضاف البزوني في حال عدم موافقة المالكي على طلب مجلس محافظة البصرة سوف **نرفع القضية إلى المحكمة الأتحادية** ونتبنى الإقليم عن طريق نواب وجماهير البصرة، مشيراً إلى أن نواب البصرة سيتخذون هذه الإجراءات هذا الشهر.وبين أن من مصلحة المالكي أن يقوم بإقامة أقاليم لأن الحكومة المركزية فشلت في تقديم الخدمات بالتالي عليها أن تنقل ملفات الخدمات إلى الحكومات المحلية المتمثلة بالاقاليم.

وأشار إلى ان الإقاليم هي إنقاذ للحكومة من السقوط لأن هناك من يريد إسقاط الحكومة لكن نحن لانعمل على إسقاط الحكومة ولانسكت على فشلها لذلك نريد أنشاء الإقاليم.

وكان البزوني في وقت سابق **هدد بتقديم شكوى ضد رئيس الوزراء نوري المالكي** لدى رئيس الجمهورية والمحكمة الاتحادية إذا لم يواقف على إنشاء إقليم البصرة.وقال البزوني:" أن تأخير المالكي بالموافقة على إنشاء إقليم البصرة مخالفة دستورية وإذا أستمر هذا التأخير سنلجأ إلى الشكوى ضده لدى رئيس الجمهورية باعتباره الراعي للدستور إضافة إلى المحكمة الاتحادية."وأضاف أنه لا يوجد أي إطار دستوري بأن إنشاء الأقاليم **تكون بموافقة المالكي**، مشيراً إلى ان جميع مبررات إنشاء إقليم البصرة موجودة بأعتبار ان المحافظة تعاني من الإهمال والمشاكل والتهميش والعزلة.وأشار إلى أن الأقاليم تعزز الثقة بين حكومة الإقليم والمركزية.

ابو ريشة: لن نسمح بإقامة اقليم الانبار وسنتصدى لمخططات اضعاف وحدة العراق

السبت، ٠٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

عمر الفلوجي/ومع: اعلن مسؤول لجنة الامن في مؤتمر صحوة العراق **الشيخ عبد الرحمن ابو ريشة** عن رفضه لمشروع اقليم الانبار وعدم السماح بتمرير مخططات بعض الاجندات التي تحاول اضعاف وحدة العراق

عبر مشاريع التجزئة والتقسيم، بحسب تعبيره.

وقال الشيخ عبد الرحمن ابو ريشة لمراسل وكالة انباء المستقبل (ومع) ان "جميع شيوخ عشائر الانبار والشخصيات الوطنية ونحن في مؤتمر صحوة العراق **نرفض وبشكل قاطع مشروع اقليم** الانبار وسنتصدى بالوسائل القانونية لمن يحاول تجزئة البلاد واصعاف وحدة شعبة"، مضيفا "الجميع يعلم ما قدمته صحوة العراق في الانبار بمشاركة شيوخ العشائر في التصدي لتنظيم القاعدة واليوم سنعمل على **كشف الجهات التي تروج للمشاريع الخبيثة الرامية الى تقسيم العراق وإدخاله بداومة لا تحمد عقباها."**

وبين ان" شيوخ عشائر الانبار والكثير من التيارات والشخصيات الوطنية المعروفة بعملها الوطني وتضحياتها خلال الفترة الماضية بتصديها للارهاب ستعمل على افشال مخططات اعداء العراق وجميع الجهات التي تسعى لكسب مصالح شخصية وحزبية عبر ترويج مشروع اقليم الانبار الذي نرفضه بشكل كامل"./

نائب عن البصرة يجدد مطالبته بتشكيل الاقاليم ويعده نظاما ضامنا للاستقرار

٢٠١١/٩/١٠

جدد عضو التحالف الوطني والنائب عن ائتلاف دولة القانون **جواد البزوني**، السبت، مطالبته بتشكيل الاقليم ، عادا نظام الاقاليم بانه يضمن استقرار العراق ويمنح المحافظات صلاحيات تمكنها من الاسراع بالاعمار وتقديم الخدمات للمواطنين .وقال البزوني في تصريح لوكالة انباء الرأي العام ان ٤٠ بالمائة من انظمة الحكم في العالم تعتمد نظام الاقاليم، مبينا ان الدول التي تطبق هذا النظام هي اكثر دول العالم استقرارا من الناحية الاقتصادية والامنية .واشار البزوني الى ان جميع المشاكل التي تحصل الان في ٦٠ بالمائة هي في الدول التي لم تعتمد نظم الاقليم ومنها الدول العربية ماعدا الامارات المتحدة، لافتا الى اننا نمتلك تجربة ناجحة داخل العراق وهي تجربة اقليم كردستان.

مجموعة العراق فوق خط احمر/متابعات خاصه

لمجموعه **العراق فوق خط احمر**

من الفيس بوك .. مجموعه انا عراقي –

نشرت في اليوم الذي تمت فيه المصادقة على الاتفاقية الامنية من قبل البرلمان العراقي

وثيقة (سرية) من ٧ صفحات للحزب الإسلامي تدعو لإنشاء إقليم سني (متأمرك) والسيطرة عليه وافتتاح سفارة لإسرائيل في بغداد

بغداد/ النور/ خاص

فجّرت وثيقة حصلت عليها **وكالة الملف برس التي تصدر صحيفة (النور)** ما يشبه (البيت المفخخ) لكيان سياسي، عُرف حتى اجتماعات (أمس الأربعاء) في البرلمان بمنهج سياسي يركز على وحدة العراق وسيادته ونبذ الطائفية والأقلمة وتحريم المواقف المهادنة على حساب (الوطنية العراقية) لكنّ (الوثيقة السرية) التي صاغها مركز دراسات وبحوث خاص بهذا الحزب كشفت دعوته الى إنشاء (إقليم سني) وتشجيع المنتمين الى حزبه بالسيطرة عليه وبقبول (أمركته) وأيضا بالدعوة الى تثقيف (جماهير الحزب) بأهمية الحوار مع اسرائيل، ضماناً للوصول الى افتتاح سفارة لإسرائيل في بغداد. وإذ يكشف الحزب نفسه في وثيقته عن موقف أو عن (علاقة ما) بتنظيمات القاعدة وبالفصائل المسلحة، يقول إن الأميركان —وربما هي دوائر مخابراتهم المركزية- يعرفون بها وبنسبة تحددها الوثيقة بأنها (تفهّم لموقف الحزب من هذين الطرفين بنسبة ١٠٠%)، فإن الحزب الإسلامي يشدّد في الوقت نفسه على الاستمرار بلعب دوره في (إضعاف المقاومة العراقية) على النقيض الكامل مما يشيعه في العلن، ربما لأغراض (الكسب الحزبي في الأوساط السنية). ويدعو أيضا الى (نبذ البعثيين والقوميين) الذين يسمّيهم (المتشدّدين) والمحتضنين من قبل سوريا، وعدّهم الخصم التقليدي والأقوى الذي يجب سحقه ولاسيما في المناطق السنية التي يصر على الدعوة بالسيطرة عليها. ولا يستند الحزب فقط —في وثيقته التي تتكون من ٧ صفحات وتنشر النور تفاصيلها في صفحتها الرابعة لعدد اليوم- الى القرآن والسنة وبعض المفسرين —ومنهم ابن تيمية وحسن البنا- في تجويز تنفيذ خطة موادعة مع الولايات المتحدة واسرائيل و(التخادم) معهما تحت لافتة (مصلحة الحزب) وأهدافه، بل يدعو الى **تنفيذ خطة من خمس نقاط لاحتواء سنة العراق ودمجهم بالمشروع الأميركي ومنح هذا المشروع (الشرعية)** التي يعتقد الحزب أنها ستقوده الى إشاعة ما يسميه (أفكاره الإسلامية الليبرالية) التي يجد الأميركان رجالها ((أهل ثقة وموثوقاً بهم ومثقفين محترمين)). وفي الوقت الذي يرفض فيه الحزب علنا

منطق تأسيس الميليشيات، ويحدد نظرته السياسية المعروفة عنها، بأنها (عصابات مسلحة) يقرر الحزب في وثيقته التي يفترض أنّ وراءها (مفكّريه وأساتذته وقادته) تشكيل ميليشيات خاصة بالإقليم السني –يقول الحزب إذا ما وافق عليه الأميركان- ويكون الهدف المحدد لهذه الميليشيات ((تنظيف مناطق السنة مما يسمّيها عصابات البعثيين المسلحة)). من جهة أخرى لاحظ محلل سياسي محايد أن الحزب الإسلامي، يشير ولأول مرة **الى علاقته بتنظيم الأخوان المسلمين**، وهو إقرار بانتمائه الى هذا التنظيم المعروف من الناحيتين الاستخبارية والسياسية منذ إنشائه بأنه صنيعة متطورة للمخابرات البريطانية، ثم دخلت المخابرات الأميركية على مساره، إبان الغزو السوفييتي لأفغانستان، وحصل ما حصل من تجنيد وتعبئة ودعم من أجل مقاومة السوفييت. إن طبيعة الرؤية الأميركية للحزب الإسلامي العراقي كما تتحدث عنها الوثيقة –برأي المحلل السياسي- لا يمكن أنْ تُبنى إلا على أساس ضلوع الحزب الإسلامي بالعملية الاستخبارية والعسكرية الأميركية ضد تلك الجهات. وبرغم ذلك يعترف الحزب أنه يخشى أن يُستبدل إذا لم يقم بـــ(واجباته الكاملة) حيال الأميركيين. وينبّه المحلل السياسي الى (درجة النفاق) التي تكشف عنها الوثيقة سواء باصطناع موقف (إسلامي شبه متشدد) في العلن، وتناقض ذلك مع الدعوة الى الموادعة والتخادم في إطار مشروعات الأميركان والإسرائيليين. ومن جانب آخر بالموقف المتشدد جداً ضد البعثيين والقوميين وعدّهم عصابات، وتناقض ذلك مع يقوله سياسيو الحزب في العلن. ولعل موقفهم هذا يتجاوز حتى مواقف بعض الأحزاب الشيعية المتشددة والمعروفة بتنفيذ أجندة إيرانية في العراق.

وقعت بأيدي محللي الأخبار في وكالة الملف برس التي تصدر صحيفة (النور) وثيقة "سرية" من ٧ صفحات معنونة باسم (ورقة الحوار الأميركي-الحزب الإسلامي...خطة الحوار للقيادة العليا للحزب-مقدمة من مركز الدراسات والبحوث التابع للحزب الإسلامي العراقي) وتكشف هذه الوثيقة عن مشروع سرّي يركز على (خطة محددة الأهداف) لما يسمّها (موادعة الولايات المتحدة وإسرائيل) بهدف إنشاء (إقليم سني) والسيطرة عليه والتشجيع على قبول الحوار مع إسرائيل وافتتاح سفارة لها في بغداد.

وتركز خطة الحزب الإسلامي العراقي على إضعاف المقاومة العراقية للاحتلال الأميركي، ونبذ ((البعثيين والقوميين المتطرفين)) المدعومين من سوريا و((تنظيف المناطق السنية)) منهم. وتشكيل ميليشيات سنية خاصة بالإقليم لهذا الغرض، ووضع آليات الحوار مع الأميركان، فضلا عن التثقيف بضرورة (التخادم) مع الأميركان والاعتماد عليهم والارتباط بمعاهدات معهم، وإقناع (جماهير الحزب) والناس بالمشروع الأميركي، وبأهمية إبرام معاهدة مع الولايات المتحدة بالاستناد الى نصوص في القرآن والسنة وسلسلة من آراء المفسرين بينهم (**ابن تيمية**) و(**حسن البنا**).

والخطة – كما تذكر الوثيقة – مقدمة من قبل **مركز الدراسات والبحوث التابع للحزب** الإسلامي العراقي، وتم إقرارها من قبل قيادة الحزب الإسلامي، وقيادة تنظيم الأخوان المسلمين في العراق، ومن قبل المكتب السياسي للحزب، وتم اعتمادها كمبدأ أساسي وثابت للعمل والتفاوض مع الأميركان.

وتشير الوثيقة في صفحتها الأولى الى تفصيل أسمته (الرؤية الأميركية للحزب الإسلامي العراقي) مؤكدة أن الأميركان يتفهمون موقف الحزب الإسلامي العراقي من الفصائل المسلحة بنسبة ١٠٠%، ويتفهمون موقف الحزب أيضا من تنظيم القاعدة بنسبة ١٠٠%. ومع أنّ الوثيقة لم تذكر شيئاً عن ماهية (التفهم الأميركي ومدياته وأسبابه) إلا أن التفسير المنطقي لمبنى هذا ((التفهم)) هو أنّ هناك (علاقة ما) بين الفصائل المسلحة وتنظيم القاعدة من جهة وبين الحزب الإسلامي من جهة أخرى، يرفضها الآخرون كالحكومة العراقية وأحزابها الشيعية أو الكردية، لكنّ (الإطلاع الأميركي) على (سريتها) يجعلها (مفهومة) في دوائر المخابرات وصناعة القرار بواشنطن ومن ثم في السفارة الأميركية والقيادة العسكرية العليا للقوات الأميركية ببغداد.

ولكنْ – يتساءل محللو الأخبار في الملف برس – ما الذي يجعل الأميركان (متفهمين وبنسبة ١٠٠%) لمبنى علاقة الحزب الإسلامي بفصائل مسلحة وبتنظيمات القاعدة التي يُفترض أنها (عدوّة لهم وعلى مستوى الدرجة الأولى)؟. هل تستفيد المخابرات الأميركية أو القوات العسكرية الأميركية من هذه العلاقة؟... هل هي علاقة قائمة بتنسيق مسبق مع الأميركان، ولّما باتت مرفوضة من قبل قواعد الحزب، أصبح أمر (تفسير مبناها)

و(أغراضها) مهماً؟.. وهل هي علاقة تضر بالحكومة العراقية وأحزابها أو مكوناتها؟..وإلى أي مدى تذهب هذه العلاقة؟..ولماذا يلجأ الحزب الى (تبريرها)؟ ..وقبل كل شيء كيف تسنّى لمركز الدراسات والبحوث التابع للحزب معرفة (التفهم الأميركي اليقيني المطلق) كما تشير الى ذلك النسبة المئوية؟. ولعل ما يفسر (مناخ العلاقة بين الحزب الإسلامي العراقي والأميركان) تأكيد الوثيقة أن الأميركان ((يعدّون الحزب الإسلامي حزباً مثقفاً، ورجاله رجال نخبة محترمين، يمكن التعامل معهم، وعندهم مصداقية)).

ويجد الحزب نفسه – من خلال مركز دراساته وبحوثه – أمام (إشكالية بناء مثل هذه العلاقة مع الأميركان) ولهذا يشير الى وضع ((مفاوضاته مع الأميركان في الميزان الشرعي)، مشيراً الى أن ((الهدف من المفاوضات هو الوصول الى موادعة مع الأميركان لتحقيق أهداف معينة))..ويقول مركز بحوث الحزب الإسلامي العراقي في معرض تبريره لهذه الموادعة ((تدفعنا الى ذلك أسباب الضعف عندنا والقوة عند الأميركان)). ويدعو المركز الى التثقيف بذلك قائلاً:((يجب نشر هذه الأدلة بين أعضاء الحزب وقاعدته الجماهيرية)).

ثم يسرد في الأدلة الآية ٧ من سورة التوبة ((كيف يكون للمشركين....إلى... يحب المتقين)) مستعيناً بتفسير (ابن قدامة الحنبلي) على أنها ((دليل جواز الهدنة)) ماراً بسابقة (صلح الحديبية) في السيرة الشريفة وموادعتي الرسول (ص) مع (الضمري) و (الغطفاني). ثم يستند إلى إقرار (القاضي أبو بكر بن العربي) لمثل هذا الصلح أو الموادعة. ويستشهد مركز البحوث بعد ذلك بـــ (ابن تيمية) وقوله في كتابه (الصارم المسلول) ص ٣٥٩: ((حيث عجزنا عن جهاد الكفار؛ عملنا بآية الكف عنهم والصفح، وحيث تحصل القوة والمنعة خوطبنا بقوله تعالى: ((جاهد الكفار والمنافقين)). وتروي وثيقة الحزب الإسلامي العراقي أن (ابن تيمية) طبق ذلك **عندما وادع ملك التتار (قازان) خلال حصار دمشق وسمح لجنود التتار أن يغشوا أسواق المدينة للتبضع**. ثم يجد باحثو الحزب أنفسهم بحاجة الى (مبرّرات) و (تسويغات) أخرى فيستشهدون – ولا يعتقد محللو الأخبار في الملف برس أن هناك ضرورة لذكر التفاصيل – بما أجازه (الأوزاعي) و(الشيباني) وما فعله (مروان بن الحكم) عندما تولى

الخلافة حيث **وادع ملك الروم على مبلغ من المال** يدفعه المسلمون الى الروم بسبب ضعف حال المسلمين وكثرة الفتن في ديارهم آنذاك. وفي نهاية المطاف يصل باحثو الحزب الإسلامي الى ما يبينه (حسن البنا) في هذه القضية.

ثم تتحدث الوثيقة عن (سياسة جديدة) وتصفها بأنها ((سياسة التعاون والتحالف الصادق والبريء المبني على التآخي والتقدير وتبادل المنافع والمصالح المادية والأدبية بين أفراد الأسرة الإنسانية في الشرق والغرب))..ويدعو الباحثون في وثيقتهم ((الساسة البريطانيين والفرنسيين وغيرهم من ساسة الدول الاستعمارية)) الى ((نصائح تنفعهم)) وفي الخلاصة، يستنتج الحزب الإسلامي ((جواز المفاوضة والموادعة وعقد المعاهدات مع الكفار)) أما السبب فيراه باحثو المركز في قولهم ((عندما يكون بنا ضعف، ويكون عدونا أقوى منا وهو الحاصل في حالنا الآن)).

وبالضد تماما من سياسته المعلنة الرافضة لـــ (الأقلمة الفيدرالية) والداعية لصالح (وحدة العراق) واتهامه لـــ((أحزاب شيعية)) بتنفيذ مخططات إيرانية لفصل الجنوب عن العراق، كما فصلت عنه (كردستان) يدعو الحزب الإسلامي العراقي، ومعه تنظيم الأخوان المسلمين – في إطار متغيرات السياسة – الى ((الاستفادة القصوى من تشكيل الأقاليم وإقامة وتقوية الإقليم السني وتعزيز سيطرة الحزب عليه)) ثم تلفت وثيقة مركز الدراسات والبحوث الانتباه الى أزمتين – يعاني منهما الحزب – بالدعوة الى ((المحافظة على وحدة الحزب الإسلامي)) و ((إقصاء الراديكاليين منه)).

وبعد الدعوة الى تأجيل مناقشة قضية فلسطين، وترحيل مسألة (تعديل الدستور) الى ما بعد استقرار العراق سياسياً وأمنياً، يؤكد الحزب الإسلامي في الفقرة (٤) من الصفحة ٣ للوثيقة أنّ ((قضية فتح السفارة الإسرائيلية في العراق يمكن التفاوض بشأنها من خلال إثارة ملاحظات متشنجة واستخدام التلميح لا التصريح وجعلها قضية قابلة للمناقشة بعد تحقيق الاستقرار السياسي والأمني واستخدام الإقناع لأهلنا وجماهيرنا بشأن العلاقة مع الأميركان وإسرائيل)).

ويركز الحزب على الدعوة إلى ((الفيدرالية والعمل على تطبيقها بصورة عادلة ومرضية لأهدافه)) وفي الفقرة (٥) من الصفحة ٣ للوثيقة يدعو الحزب الى ((تغيير المناهج الدراسية وذلك عن طريق التدخل لجعل

المناهج حاوية المبادئ الخاصة بالحزب ونبذ الفكر القومي المتطرف)).

وفي إطار برنامجه لـــ (الالتقاء مع الأميركان) في الحوار، يضع الحزب الإسلامي خطوطاً عامة، تتنافى كلياً مع طروحاته العلنية (المتشددة) ضد الاحتلال ومن أجل السيادة العراقية. ويحدد الحزب **٥ نقاط لـــ (عملية التخادم) مع الأميركان من خلال:**

١. احتواء أهل السنة ممثلين بالحزب الإسلامي، ومحاولة دمجهم بالمشروع الأميركي.

٢. إضعاف المقاومة العراقية.

٣. إعطاء الشرعية للمشروع الأميركي في العراق الذي سيعد الإنموذج الأمثل لعولمة المنطقة على الطريقة الأميركية وهذا سيساعدنا في تعزيز أنموذج الإسلام الليبرالي.

٤. وجود أميركي فاعل في الإقليم السني إذا سمحوا لنا بإقامته.

٥. إنشاء معادلة الحكم في العراق على قواعد مستقرة تتمثل بإشراك جميع الأطراف في العملية السياسية **عدا البعثيين المتطرفين.**

وتتطرق وثيقة مركز الدراسات والبحوث في الحزب الإسلامي الى جملة من نقاط الضعف التي يعاني منها الحزب، وأهمها ((عدم توفر قاعدة معلومات متكاملة عن الأميركان مع تحديثها باستمرار ويتم تدارك هذا بالحوار الجاد مع المنظمات الأميركية ومحاولة التقرب منهم ومعرفة ثوابتهم ومتغيراتهم)) وتؤكد الوثيقة ((قدرة الفريق المفاوض الأميركي)) والتخوف من أن ((يجد الأميركان بديلاً)) عن الحزب الإسلامي، معترفاً أن ((الزمن ليس في صالحه)) وأنه يعاني من ((التردد)) و ((عدم الجرأة في التصريح)) و((ضعف التنسيق بين مراكز القرار في الحزب وأعضائه)).

وفي نقاط القوة التي يتمتع بها الحزب الإسلامي العراقي – كما يحدد ذلك باحثوه في وثيقتهم السرية – يتم التركيز على ((وعي القيادة وإدراكها، ووجود مركز بحوث، والحوار مع الجميع، والقاعدة الجماهيرية، والتنظيم الحزبي العالي، والبعد الأخواني)) وفي النقطة رقم ٧ يؤكد الحزب على نص قوله: ((وقوفنا ضد العصابات المسلحة (بعثيين وغيرهم) مما دعم من موقفنا مع الأميركان)).

بعد ذلك تشير الوثيقة الى ((نقاط القوة لدى الأميركان)) مؤكدة أنهم ((قوة عظمى، ولهم خيارات متعددة في الكتل والأحزاب والخطط والخيارات. وأن الحرب سبب للتنمية لديهم (بالضد منا) وأن الحرب ليست على أرضهم.

وقلة ثوابت أميركا. وتحكم المصالح في سياساتها)).

وينظر الحزب الإسلامي العراقي – في نطاق تحديده لأقوى خصومه في الساحة العراقية – الى أن ((حزب البعث هو الخصم التقليدي في الساحة، بسبب دور أعضائه في المقاومة المسلحة وقبولهم جماهيرياً، لاسيما بعد فشل كل الأحزاب في توفير الأمن والأمان للشعب اقتصادياً وأمنياً)). ويدعو الحزب الى اتباع طرق ناجعة للحد من تأثير البعثيين عن طريق ((إقناع الأميركان بخطر هؤلاء من خلال تبعيتهم الفكرية الدكتاتورية لفكر البعث المقبور، وتبعيتهم الحالية لحزب البعث السوري، وما يترتب على ذلك من سيطرة الفكر القومي المتطرف على فصائل المقاومة التابعة للبعثيين)).

وتفرد الوثيقة حيزاً في مفردات مشروعها السرّي لما تسمّيه ((نقطة ساخنة)) تشدّد فيها على القول: ((قد تعترض أميركا على إقامة الإقليم السني في حال إعلان الأقاليم بحجة أنه قد يكون ملجأ للإرهابيين المتطرفين، وبأننا لن نستطيع السيطرة على هذا الإقليم. فكيف نجيب على هذا الاعتراض؟. الإجابة تكون بأن الولايات المتحدة يجب أن تعمل منذ الآن على السماح لنا بالانخراط في الجيش والشرطة بصورة فعلية ودعم الصحوات ومحاربة العصابات البعثية المتطرفة المسلحة والسماح لنا بتكوين الميليشيات الفعالة لتنظيف مناطقنا من البعثيين والمتطرفين الذين يعيثون فيها فساداً وبناء المؤسسات الحكومية التي تتيح لنا تنظيم عمل هذه المناطق ومنعها من الوقوع تحت سيطرة العصابات البعثية المسلحة مستفيدين في ذلك من موقفنا المعارض لجماعة القاعدة والذي تعرفه أميركا عنا)).

ويقرر الحزب في مسألة ((منهجه الذي يفاوض عليه)) أو بموجبه ضرورة ((التفاوض بين الحزب الإسلامي العراقي وبين الأميركان على أساس المصالح المشتركة، والذي يسمح له بإعادة التوازن الى المعادلة السياسية في العراق، وهو في الأقل ما تعلنه أميركا)).

ثم تلجأ الوثيقة الى طرح (آلية للتفاوض) مع الولايات المتحدة، تبدأ بمفاوضات تمهيدية بهدف تحديد المواقف التفاوضية ومعرفة حقيقة ونوايا الطرف الأميركي ومن ثم محاولة كسب دعمه وتأييده والاستفادة من ردود أفعال الأميركان خلال هذه المفاوضات التمهيدية واستغلالها لصالحنا. ثم تسرد الوثيقة نقاطاً عملية (لأسلوب التفاوض) و (مبادئ التفاوض) و (صفات المفاوض) لم يجد محللو الأخبار في الملف برس أية ضرورة للإشارة إليها، لأنها جزء من استراتيجيات عامة للحوار أو التفاوض وليست خاصة بالحزب الإسلامي أو بمشروعه السري.

المصدر : النور الصادرة عن الملف برس – الكاتب: الملف برس